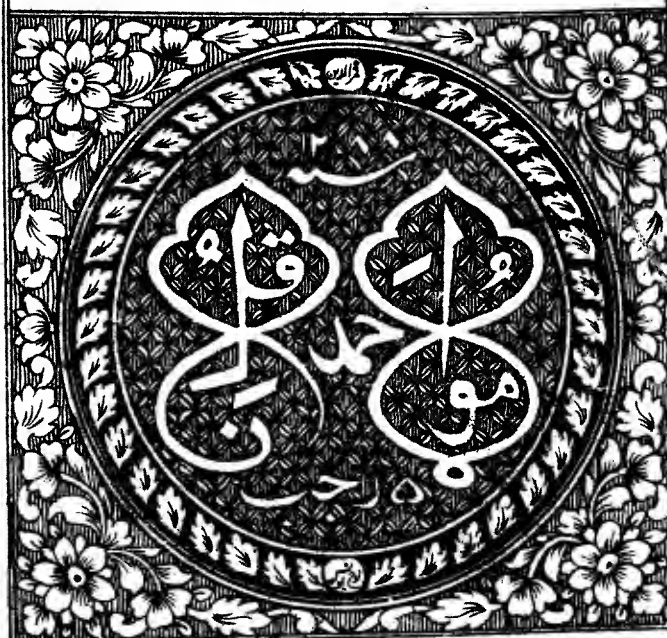


وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

کتاب مطالب در علم منطق من تصنیف جناب فیضاً مولانا قلی احمد علی شهبازی



بایستام خاص فہم الحروف بیچ کارہ جہان محمد مرزا خان غفرلہ الرحمن

مطبع و تلخیص محمد علی صاحب  
محمد علی صاحب

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدك اللهم على ما نحت به على من عارف الافاضل وشكر الك على لمنست بعلى من بر دار الفواضل  
وصلوة وسلاما على منيك البنية حمير مثل الافاضل وفصل الامثل وعلى آله وذرية المنعوتين بحسن سائل  
واكرم لمضائل اما بعد فلما كانت الفوائد لتضارانية مشتملة على ما لا يخفى عن الغرض والاعلاق  
ومع هذا اخوان الزمان راغبون فيها غايت غلبة وشتيق علق عليها ما يكشف الاعلاق ويزيل  
الغرض حتى تيسر لهم تبصليها النهوض دلم ال جد في بيان الواقع بعون الله الحكيم الواسع وهو الولي  
الاتمام وسير الاختتام **قوله** حمدك من محل لصاد والمزودة فعلها وجوبا على ما تقر في كتب النحو وهو  
حمدت حمدا اخيرا تحل لتعليق على الاستمسية على صدور الحمد من نفسه وانما اخير الحذف ليقع الحمد على تيقرة  
الاستمسية وليد سب سامع الى ما شا من المذهبين الى التقدير لمضارع او الماضي وتقدير لمضارع اولي  
لانه يدل على الاستمرار لخدمى الموجب للاستغراق المحر في جميع من اللازمة المستقبلة الى حمدك  
مدت عمرى ساعة فساعة واما الماضي فيدل على الانقطاع والتقصير مع انه لا يدل على استغراق  
بجميع اللازمة الماضية **قوله** على ما نحت لي من منح عوارف الافاضل المنع بكبير الميم

وقبح انون وهو الروايت ههنا جمع المنحة تكبير الميم لم يكون فهي اعطيت العوارب جمع عارفة  
 وهي الاحسان ويجوز ان يكون ما موصولة لمحضت محلة والعاذ في الصلة محذوف وحذف لها  
 في صلتها تعقير لمحضت في فتح يكون من بيانيتها او متعلقة بمحضت ا على لمحضت لي من بينهم عوارب الاقوال  
 اوان يكون مصدرية على تخصيصك في فتح يكون من متعلقة بمحضت وضافت الملح في العوارب بيانيتها اي  
 صحايا التي عوارب الاقوال الاحكاما عليهم حسانتهم ولكن لمحضت لم يزل ان المراد بالمصدرية اذ  
 على جميع تعاقير لا تكرار فيه كما قال بعضهم وقيل في دفع لكرار على تقدير عدم كون الاضافة بيانيتها  
 وعدم كون المنح مصدر متع المراد بعوارب الاقوال المسائل المذكورة في كتبهم اذا لما خوة  
 من قولهم بالمنح مثال لم يمتد منها اذ من واحد ما فكان عواربهم عطافا **قوله** خلصتني عطف  
 على لمحضت لي على مخلصتني من محن ا على تخصيصك اياي من محن عواربهم اخصاف اخصافك شبه  
 الاشياء المهلكة للفضائل العوارب التي هي الرياح الشديدة في الاهلاك ثم غيرت من تلك  
 الاشياء استعارة مصرحة بتحقيقته كما استعملها او شبه فضائل في نفس البنات المحقرة  
 في لغوية فغير من شبه بلفظ شبه استعارة بالكناية واذن اضاف اليها العوارب استعارة تخيلة  
 اي مخلصتني من محن الاشياء التي هي مهلكة ومزلة للفضائل كالرياح الشديدة التي هي  
 المهلكات لما اصابته من البنات واما تشبيه اذراك بالعوارب اخصافك بالعواريب على  
 ما قيل فغير مناسب على ما لا يخفى **قوله** وصلوة نصيب فعل المحذوف وهو نصيب وصلى على  
 قياس حمدك لكن الفعل ههنا ليس بواجب المحذوف لاسما ما ولا قياسا بل جازية المحذوف  
 والتكسرة في اختياره على الاسمية واختار المحذوف على الذكر كهي في حمدك **قوله** اولى الفواصل  
 اولى يجوز ان يكون مفتوح الهزة بمعنى الماسن الشريف هو اخصر والانسب بقرينة يجوز  
 ان يكون مضموم الهزة تانيث الاول في اشرف انعم وهو الايمان والاسلام وخواص النبوت

والرسالة اولى النعم بحسب الشرف والمرتبة لا بحسب الزمان لان نعمته الوجود سابقة على الايمان والاسلام  
وخواص النبوت والرسالت بالزمان في النجدة وخلصت والنوح والرحمن والافاضل والفضل والفضل  
والمبعوث والمبعوث من الصنعة ليدلي بيقينه وانيها فاليعرف ودل بصيغة التفضيل في قوله باعلى  
الشامل في شرف القبال اوضح الدلائل على ان خصاؤه اعلى من خصائص سائر الانبياء وقبليته شرف  
من سائر قبائلهم ومعجزة اوضح من معجزاتهم **قوله** لمعل مسمى اكنتم لا اهنه باستقبال الكلام لا يخرج  
لان النهر منهي عنه بقوله تعالى اما اسأل فلما تهر قال لمهنون يريد يسأل على لهاب فمعنى قوله  
تعم فلا تهنه ولا تترجعه اذا سئلك فاما ان نرده ردائنا بل كنت واقول لعلى ان كتب عسيت  
ان كتب فلما لم نفعني ذلك السئل ولم نفع ذلك السائل هذا الروي كما هو رسم الملازمة شرعت فيه  
وقيل المراد يا سائل في الآية طالب العلم وهذا انبب بالحق فيه فان قلت انما يعتبر اللين اذا لم  
يوجد المبول عنه وههنا قد وجد قلت عده عدما لاستحضاره فلما اتوا بالحج اجابهم بحكم قولهم  
اغزوهم عن مسئلتهم ولو شق تمر **قوله** عن اقتراح اخ لي الخ لان الاقتراح المسؤال على  
سبيل الحكم والاحتجال من غير تفكر وتبرر دونه ولا يكون الا لغاية رغبة والارادة تحول الى الخ  
الديني او البطني مطالعة الاخوان فخرج من السفيذين بالاخوان بضم النون والهمزة الشفقة  
عليهم بهذا التاليف وقيل لتعبر بالاخوان تنبيه على انه لا يقدر على مطالعة هذا القواعد الا من  
يكون اخا وشكلا في المعلوم فيكون مصفا للتاليف بالدقة والعموض وكل وجه موبو لها  
فلان قيل طرح بقوله شرعت فيه صدرة يوم آه يريح الوجه الاخير بل عينيه قلنا يحتمل ذلك تحذيرا  
بالنعم لا تحذرا **قوله** فبما الرسالة اشيرة شبه اسأل بالفرايد وهي الدالكية المشقة في  
النفسية فغير عن المشبه بلفظ المشبه به استعارة مصرحة والاستعارة هي الكلمة المستعملة  
في غير ما وضعت له لعلاقته هي المشابهة مع قرينة الغفلة عن ارادة الموضوع له وهي ههنا

اضافتها الى الرسالة والحقيقة ان يكون مستعار له اى لم يشبه امر متحققا او عقلا مستعاضا  
 به مناسا لى الرسالة وهى متحققة عقلا **قوله** شرعت فيه اى كتبت الفوائد لمقتضى **قوله**  
 مع اذن المغرب اى حزب ذلك اليوم وقت غروب الشمس **قوله** اعلم ان من حق كل طالب كثر  
 اى مطلقا سواء كانت تلك الكثرة غير العلوم او علوما دونها او غير ذلك من المراتب من حق  
 كل طالب كثره ذلك الالم اعني ان من حق كل طالب سائل المنطقية ان يعرف تلك الحقبة  
 والمفقود ذلك فيوجه الامان المتنون في الاثبات قد يكون سورا لكل كما ذهب اليه بعضهم  
 او بان المهلة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الخطية وفها كتر جج احد المتساوين على الآخر  
 تأمل **قوله** حتى يامن فوات المعنى ان طالب كل كثره قطبها جهة واحدة اذ حصل  
 الشعور بتلك الجهة بان يعرفها بها وقف على جميع تلك الكثرة اجمالا حتى اذا اورد عليه  
 شئ من تلك الكثرة علم انه منها واذا اورد عليه ما ليس منها علم انه ليس منها فيا من من فوات  
 شئ مما يعينه وصف الهمة الى مالا يعينه **قوله** وان يعرف غايتها اى غايتها الهمة لذلك طالب  
 المستتبقة عليها في الواقع اى يصديق ما بها غايتها **قوله** ليزداد جداد فاطا اى بمرور  
 بلذو بعد شروع فيها ولا يفتقر ممن سعى في تحصيلها **قوله** وغايتها اى اشغورها غايتها اى  
 التصديق بها ليزداد فاطا ولا يكون سعيه عبثا وضلا **قوله** وموضوعها اى التصديق  
 بموضوعها التميز اعلم المطلوب عند الطالب عن غيره تميزا ذاتيا وليزاد بصيرته في طلبه خلاصة  
 الكلام من قوله ان من حق كل طالب الخ الى ههنا من ان حق طالب كل كثره قطبها جهة واحدة  
 ان يعرفها بتلك الجهة الواحدة قبل شروع فيها وان يعرف غايتها ايضا كذلك فلذا اجري  
 عادة العلماء له لكن تقدم اشور بالموضوع اى التصديق بموضوعه الموضوع لم يلزم متقدم  
 تأمل لو قال بعد قوله عبثا وضلا وان يعرف موضوعها ان كانت علما دونها التميز عنه تميزا

ذاتيا وليزاد بصيرته في شروعه كانت اولى ولبنيام اول الكلام مع آخره التيا تانا **ما قول**  
 عن الاعراض الذاتية والعرض الذاتي بالمعنى الشئى لذاته وبجزيه اوله وانيه كالنحوج الحركة  
 بالارادة والمضاحك للانسان **قوله** من حيث نفعها الح لطف متعلق بحيث اى بحيث عندها  
 بسبب نفعها او بالاعراض باعتبار المعنى هو الواحق من حيث نفعها وبضمير راجع الى التصورات  
 والتصديقات لا الى الاعراض الذاتية اذ الحثية قيد الموصوف لا الاعراض الذاتية فلا يراد عليه  
 ما قيل ان هذه الاعراض وصال للتصورات والتصديقات فلا دخل لها في الايصال لان  
 الموصول وجزمه بنفس التصورات والتصديقات ولم يقصد ومن هذا القيد ان المنطق لا يبحث  
 فيه ان عن جميع احوال التصورات والتصديقات بل احوالها اللاحقة لها باعتبار نفعها في الايصال  
 الى المجهولات وتلك الاحوال هي الايصال كافي الحدود والرسوم الماقية وما يتوقف عليه الايصال  
 الى المجهولات لكون التصورات كدائية ذاتية وعرضية وضيما وفصلا وخاصة وفوقا فان الموصول  
 الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة وكون التصديقات قضائية وعكسية ونقيض  
 قضائية وحتمية وشريطة الى غير ذلك فموضوع المنطق مقيد بصيغة الايصال لانفس الايصال بل  
 الايصال وما يتوقف عليه الايصال اعراض ذاتية لفهم عنها في هذا العلم فالقيل ليس في المنطق  
 مسئلة محمولها الايصال او ما يتوقف عليه الايصال قيل اذا حكم على معلوم بصورة بانه حداثم  
 كان معناه انه موصول الى المجهول بصورة بلا واسطة وقيل هذا قول النجاشي لا يجازى بها امر في  
 الخارج الا بوصف به شئ حال وجوده في الخارج بل هي من عوارض الذاتية كالكلية والحرية  
 والذاتية والعرضية **قوله** من حيث ينطبق به يشتمل تلك المحقولات الاولى اشتمال الكلي على  
 جزئياتها اى تجزى على تلك المحقولات الثانية احكام كلية بحيث ينطبق تلك الاحكام وتباد  
 الى المحقولات الاولى التي هي طابع تلك المحقولات الثانية حتى اذا اريد ان يعلم حال كل من

ملك اطلاق يرجع في ذلك الى احكام تلك المعقولات الثانية فتعرف منها مثلاً اذا رونا ان  
نعلم الحيوان ان يتوقف عليه الاتصال ترجع الى ان الحس يتوقف عليه الاتصال وعلى هذا  
لقياس اعلم ان المعقولات الاولى هي طبائع المفهومات المستصورة من حيث هي هي وما يعرض  
للمعقولات الاولى في الذهن لا يوجد في الخارج امر يطابقه كالكلية والخيرية والذاتية و  
العرضية ونظائرها والمفهوم الكلي والخبري الذاتي والعرضي وغير ما يسمى بمعقولات ثمانية لوقوعها  
في الدرجة الثانية من التقبل اذ لا يمكن تقبل كلية الا بعد تقبل امر عرض له الكلية في الذهن  
وليس في الخارج امر يطابقه كلية كما ان السواد بالمطابقة في امر الخارج وبالجملة لمعتبرة في  
في المعقولات الثانية امر ان احدها ان لا يكون معقولية في الدرجة الاولى بل يجب ان  
ان يتقبل عارضة بمقول آخر في الذهن والثانية ان لا يكون في الخارج ما يطابقه فكل  
ما يتقبل في الدرجة الاولى فهو معقول موجود اكان او معدوماً مركباً او بسيطاً وكذا لا يتقبل  
الا عارضا غيره اذ اكان في الخارج ما يطابقه كالاضافات اذ قيل يتحققها في الخارج كذا في  
حاشي شرح التجربة فاذا عرفت هذا فنقول قوله التي لا يجازي بها امر في الخارج قيد للمعقولات  
الثانية مراد بها اسما اللغوي اى للمور المتعلقة في الدرجة الثانية لاسماء الاصطلاح  
المتعبيرة بقيدان المذكوران والالكان قوله التي لا يجازي بها امر في الخارج سند كما تنبأ  
فكيون المجموع من المقيد والمقيد هو المعنى الاصطلاح للمعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحى  
ويجعل الجملة صلة والموصول صفة كاشتقة من حقيقتها كما يتوهم لبعضهم لانه مقتضى المعلوم  
المتعلق في الدرجة الاولى اذ لا يصيدق عليه انه لا يجازي بها امر في الخارج مع انه معقول  
اول كما مر في قوله وكذا الكلام في قوله للمعقولات الاولى التي يجازي بها امر في الخارج لكنه  
بقي فيه ان اشلية الوجود والوجوب والامكان معقولات ثمان على ما قرر فهو مضعف لم يست

من موضوع المنطق وان اعتبر تطابقها على المعقولات الاولى فلا بد لها من ان تعتبر في تعريف  
 الثاني للمنطق ايضا فبالحقيقة النفع الاصيل بان يقال للمنطق علم بحيث فيه عن الاعراض الذاتية  
 للمعقولات المنطقية على المعقولات الاولى من حيث نفعها في الاصيل الى المجموعات كما فعل  
 في اشرح لمطلع اللهم الا ان يقال بالاكتمال في التعريف الاول **قوله** كان للمنطق  
 طرفان الخ لما انه قد تقرر عندهم ان الفكر المحصل للمجموعات التصورية تصورات وفكر المحصل  
 للمجموعات التصديقية **قوله** ومقاصد القول شارح ا مباحث اقول شارح و  
 كذا الحال في قوله مقاصد اقياس بل هو قال بدلهما الاقوال شارحة والاقياس ومبدأ التصورات  
 الكلي ومبدأ التصديقيات القضية كان الكلام على تسمية لكن يقنن فاورد المبدأين على  
 فن واحد واورد المقاصدين على فن آخر **قوله** ثم اقياس بحسب المادة فالقسم الرابع هو  
 اقياس بحسب الصورة جزوا منها اى من قسم المنطق اى عدوا قسم آخر من قسمه **قوله**  
 ان يلجأ الى اننا اورد في كل باب شيئا ليس على سبيل الاجال رتبنا الابواب اى اراد  
 ترتيبها تبعية عن صفة الفعل لفظية مجازا مرسل **قوله** تعا اذا انتم الى اصوله حتى يصح قوله  
 تقديم مباحث ايا غوجى واجب عليه تامل **قوله** على وفق ما نشرنا اليه فيه ان الخطأ فيه  
 اشار اليه وقعت سابقة على الجدل في ترتيب لمصنف على العكس فلا يكون على وفق ما اشار اليه  
**قوله** نقل ا مقدمه فقال الخ **قوله** ولما كان ينقسم اليها انا اورد مباحث الالفاظ في صدر  
 باب ايا غوجى مع انها ليست منه في شئ لان اللفظ ينقسم مقسم مقسمى بطيات الخمس التى  
 هى ايا غوجى ومعزلة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم **قوله** ولما كان فهم المعنى الخ يعنى ان البحث  
 عن اللفظ هنا يفهم المعنى منه ولما كان فهم المعنى منه باعتبار الخ والاولى ان يقال لما كان البحث  
 عن اللفظ من حيث دلالة على المعنى وجب الخ على ان اللفظ اللفظ الصحيح يقال سبب لالتمة



يدل باعتبار معرفت بالابايل **قوله** وسنة يعلم اى ايراد لم يصنف مباحث اللفظ في مباحث  
الساخوجي مع انها ليس من في شئى غير انها موقوف عليها يعلم ان لم يصنف لم يعده الى منقول  
اى اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث اللفظ فنقول **الخ قوله** او من  
به الخ واما لزوم العلم من نظن فلا يكاد ان يوحى **قوله** ان لم تخلل النظر بان لا يكون مفيد للنظر  
سواء كان منطوقا او معلوما **قوله** والا اى وان لم يكن كذلك بل تخلل النظر فسيح دليل اقناعيا  
وامارة فالدليل البرهاني والبرهان يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والدليل الاتقاعى والامارة ما  
يلزم من العلم به او الظن به الظن بشئ اخر وفيه ان تعريف البرهان ح يصدق على ما يفيد  
العلم المتصور وعلى ما يتركب من المقدمات العقلية وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعنى ان اريد  
بالعلم فى تعريف الدلالة مطلق الادراك مع ان البرهان قياس مع لف من مقدمات يقينية  
لانناج العقل وسبيل تعريف الدلالة بدلالة الدليل المركب من عقليات وما يفيد العلم المتصور  
والالفاظ بالنسبة الى المعنى جميعا ان اريد بالعلم الادراك يقينى فالصواب شئ الاول لسمى  
والادود ليلدا والثانى مدلولاً والدليل نكان مفيد لليقين لسمى برهاناً وبرهاناً وادكان للظن لسمى  
دليلاً اقناعياً وامارة **قوله** والكائنات بتوسط الوضع فيها اى نكان الوضع اسطة فى تلك  
الدلالة فوضعية **قوله** ففقتية فقد عني بكلام على ما قبل ان طبيعته مختصة باللفظية  
لكن الحق انها ايضا على ثلثة اقسام لان دلالة السعال الذى ليس بلفظ وكذا دلالة حمرة  
النخل وصفرة الوجع على مدلولاتها الطبيعية فالاقسام سبعة لاجمته **قوله** كدلالة ح على  
السعال فان طبيعته الالفاظ يقينى تلفظ به عند عرفه ذلك المعنى له وهذا الاقتصار صار  
والا عليه فيكون الدلالة منسوبة الى طبيعته كما ان صدور اللفظ الدال منسوب اليها والمنسوب  
الى طبيعته طبقية **قوله** المقصود بالنظر للمنطق وذلك انها الطريق لهما وفى تفهيم

المعاني وتقسيمها من العلم ونبت في لان لان الدلالة الطبيعية والعقلية غير منسوبة لاختلافها  
بالطابع والعقول ومع ذلك لا تشمل الالمعان فليكنه بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها  
منسوبة شاملة لمعان كثيرة **قوله** للعلم بالوضع فيه سوال وجواب مشهور ان تقرير السؤال ان  
العلم بالوضع منسوبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له متوقف على فهم المعنى فلو توقف  
فهم على العلم بالوضع ايضا يلزم الدور وهو مح وتقرير الجواب ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم  
المعنى مطلقا وسابقا لاسن اللفظ وحين الاطلاق والمتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى  
من اللفظ وحين الاطلاق لا مطلقا وسابقا للموقوف غير الموقوف عليه فلا يلزم الدور وهو محقق  
ان العلم بالوضع انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداء والمتوقف على العلم بالوضع انما  
هو محذور المعنى في قلب من اللفظ فالموقوف عليه للعلم بالوضع هو الفهم بمعنى حصول الموقوف  
هو الفهم بمعنى المحذور فليس فيه المحذور والمذكور **قوله** لموافقته اياه لتعليل التسمية بالمطابقة المعهودة  
من قوله على تمام ما وضع له بالمطابقة لان معناه يدل عليه بالدلالة لمطابقة وكذا الحال في  
قوله على ما في ضمن الموضوع له وقوله لانه لا يدل كل امر خارج ويمكن ان يقال مراد المصنف على تمام  
ما وضع له سبب المطابقة للفظ لما وضع وعلى خبره سبب تضمن الخبر وعلى ما يلزمه في الذهن  
سبب الالتزام اى لزومه لما وضع في الذهن تأمل **قوله** ومنه يعلم اى من قوله لاسباط لا يكون  
فيه تضمن يعلم الخ **قوله** بخلاف انعكاس ان الداليتين ليستا بمنعكين في حكم الاستلزام بل  
الاستلزام من احدهما هو لتضمن من الاخرى اى ليس كلما تحقق لمطابقة تحقق لتضمن  
لكن كلما تحقق لتضمن تحقق لمطابقة وكذلك المعنى في قوله كذا الالتزام لا يستلزم لتضمن  
ويستلزم لمطابقة وليس المراد بالعكس انها ما هو لتعارف عند اهل الميزان وهو ظاهر فلا يرد  
عليه ما قيل ان قولنا لمطابقة الاستلزام لتضمن بالنبه كليته وهى منعكس ففهمه فتعكس

قولنا تضمن لا يتلزم لمطابقة لا يتلزم تضمن على تقدير كون اللازم للاستغراق يكون مقار  
 للايجاب كلي وعلى تقدير عدم الاستغراق سالبة مهلة وهي قوة الجزئية فيكون سالبة  
 على كلا التقديرين ليس كل مطابقة او ليس بعضها يتلزم تضمن وسالبة الجزئية لا عكس  
 لها الزواج ان كسر قولنا ان لمطابقة لا يتلزم تضمن ليس قولنا تضمن لا يتلزم لمطابقة  
 لان لعكس جعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً وليس كذلك قوله وكذا الالتزام لا يتلزم  
 تضمن بل استلزام الالتزام فليس متحقق ايضاً على ما في المحذور ومتحقق على ما في الامام يعرف بالقول  
**قوله** فالامام قال بامري حكم باستلزام بناء على زعم ان تصور كل ماهية يتلزم انها ليست  
 غير ما **قوله** وليست متحقق لان استلزام كل تصور كل ماهية تصور انها ليست غير ما مح بل عدم الاستلزام  
 مجرد لاننا نتصور كثير الاماهاية ولم نخطر بالبالا غير ما فضلاً عن نفى الجزئية عنها **قوله** لانه لا يدل  
 على كل امر خارج النسخ مستدرك لاحاجة الى ذكر ما ههنا لانه يكفي ان يقيم للدلالة على اللزوم  
 وههنا بل الاولى ان يقال ان قومي مراتب اللزوم الذهني وهو البين بمعنى الاخص حتى يفيد  
 جهت اختيار التزام على اللزوم ايضاً **قوله** والاسكان كل شئ والا على كل شئ وهو خلاف  
 الواقع **قوله** غير مطبوعة اي ليس ايضا بطبيعة الفهم وهو اللزوم الذهني البين بالمعنى الاول  
 بل على امر خارج لازم لامي ههنا فيكون هذه الدلالة بسبب اللزوم فسميت التزاماً وعلى ما  
 افهم ان يقال على كل واحد منها ما بل **قوله** ينقض كل منها بالآخرين اي ينقض مع كل واحد  
 من حدود الدلالات اثنتي عشر الدلائل الاخرين **قوله** في شئ ما اذا فرضنا الخ  
 ان مادة الانقاص في التعريفات لا بد ان يكون متحققاً ولا يكفي الفرض فيها **قوله** يمكن  
 ان يكون مطابقة وتضمننا والزاما واما ما كانت يصدق عليها احد الاخرين فلا يكون  
 شيئاً من الحدود مانعاً **قوله** فلا بد من قيد توسط الوضع في كل واحد منها اي من قيد توسط

الوضع لما وضع له في كل واحد من الحدود الثلث بان يقال اللفظ الدال بالوضع يدل على  
 تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة وعلى جزء ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له  
 ما يلازمه في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له التزاماً **قول** احتراز عن الانتقاض بحجرات ان يكون مغولاً للتقدير  
 ويجوز ان يكون مغولاً لفظوا فيه نظراً على تقدير القيد بذلك القيد لا ينفع الانتقاض بينهما لصيد  
 دلالة شتم على بعض تضمنات التزماتها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بتوسط الوضع تمام ما وضع له فليقتض صدق مطابقة بالتضمن  
 بالمطابقة والالتزام وكذلك يصديق الدال على المطابقة والالتزام باللفظ جزء ما وضع له بتوسط الوضع تمام ما وضع له  
 فليقتض صدق تضمن بالمطابقة والالتزام وكذلك يصديق على دلالة شتم على بعض مطابقة وتضمنها انها دلالة  
 اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط الوضع تمام ما وضع له فليقتض صدق الالتزام بالمطابقة والتضمن فان  
 قيل يمكن ان يقيد القيد بكذا اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة بتوسط الوضع  
 وعلى جزء بتوسط الوضع لكل بالتضمن على ما يلازمه في الذهن بتوسط الوضع للمزوم بالالتزام  
 فلنا هذا التقدير مع انه غير متبادر من اسوق لا ينفع به نقاض صدق المطابقة بالآخرين **قول**  
 الكفة لمصنف ههنا اى حدود الدلالات اشكت بارادة قيد الحيشية من غير ذكر ما بان اللفظ  
 الدال بالوضع على تمام ما وضع له يدل بالمطابقة وعلى جزء من حيث انه دال على جزءه يدل  
 بالتضمن على ما يلازمه في الذهن من حيث انه دال على ما يلازمه في الذهن يدل بالالتزام  
 الانتقاض فيه على ان ذكر قيد بتوسط الوضع لا ينفع الانتقاض كما مر **قول** ان ترتيب الحكم على اشتق  
 يدل على عتبة الماخذاى لاشتق منه كما في قوله تعالى اسارق وسارقة فاقطعوا ايديهما فان  
 ترتيب لقطع على اسارق وسارقة لاشتقين من اسارقة يدل على عتبة الماخذاى لاشتق منه كما في قوله تعالى اسارق وسارقة فاقطعوا ايديهما فان  
 بالحكم ههنا يدل بالمطابقة ويدل بالتضمن يدل بالالتزام والاشتق الدال بالوضع تمام ما وضع  
 له عليه الدال بالوضع له على جزءه والدال بالوضع على ما يلازمه في الذهن فيكون محصل

محصل الكلام لخصف ان الدال بالوضع لتام ما وضع له على خبرية يدل على خبرية او الدال  
 بالوضع لتام ما وضع له على ما يلازمه في الذهن بل لا يلازم بالالتزام فترتيب الحكم بانه يدل عليه بالمطابقة وبانه  
 يدل على خبرية بالتضمن وبانه يدل على ما يلازمه في الذهن بالالتزام على الدال بالوضع لتام  
 ما وضع له عليه وعلى خبرية وعلى ما يلازمه في الذهن يدل على ان الاحكام المذكورة انما هي  
 بسبب الدلالات بالوضع لتام ما وضع له عليه وعلى خبرية وعلى ما يلازمه في الذهن والاحتواء  
 في حصول اعتبار قيد كحتمية في الحد وذلك الدلالات لثلاث فيكون معنى تعريفات ان  
 الدال لتام ما وضع له يدل عليه بالمطابقة من حيث انه دال بالوضع لتام ما وضع له عليه  
 والدال بالوضع لتام ما وضع له يدل على خبرية بالتضمن من حيث انه دال بالوضع لتام ما وضع له  
 والدال بالوضع لتام ما وضع له على ما يلازمه يدل على لازم بالالتزام من حيث انه دال بالوضع  
 لتام ما وضع له على اللازم نهما هو تقرير الموافق بهذا المقام ولا يخفى ان في تقرير شرح من سبب الية  
 وسماحة يعرف بالتأمل اصادق بالوضع لتام ما وضع له اوله ونحوه في ان الظن ان سرج  
 بالضمير الى المعنى الاول بالوضع لتام الدلول او الخبرية او الملزمة فيلزم ان يكون  
 المعنى التقني لكل الخبر مع ان الامر بالعكس فاصواب ان يقال ولما هو خبرية  
 بالوضع شي الدلول خبرية وبكان المرجح ما وضع يلزم ان يكون ما وضع في الالتزام  
 اللازم وايضا ان قوله او الخبرية من قبيل سهو فقام والمراد ما ذكرنا لاحاجة اليه الى التقييد  
 باللزم الذي هو قهريا كان او خارجيا والالتم كين اللزوم لزوما قلنا ان ارادة اللزوم  
 الذهني فاللزمة مسلمة وغير مفيدة لان الكلام في مطلق اللزوم وان اراد يطلق اللزوم  
 او الخارجية فاللزمة ممنوعة فان اللزوم الذهني مستدرك ولا دخل له في مسندية للنوع  
 المذكور انما سند قوله واللزوم الخارجى كونه بحيث **القول** ولا يلزم من ذلك اشتغال

الذهن منه اليه الى لا يلزم من الاستلزام تحقق المسمى الخارج تحقق اللازم فيه يقال للذهن  
من لم يسم الى اللازم **قوله** كيف دلوا كان للزوم الخارج شرطاً ان فيه ان اسوال بكفاية  
مطلق للزوم في شرطية للزوم الخارج فلا يكون هذا في المقابلة **قوله** لانه عدم الخ اى عدم  
المضاف الى البصرة والمضاف اليه خارج عن المضاف وان كان الاضافة داخلية فيه يكون البصر  
لازم له في الذهن اى يتصل الذهن الى البصرة فيتحقق الالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج  
**قوله** فالاولى تمثيل نزوجية الاثنين انما قال فالاولى دون الصواب لان الغرض كان في  
التمثيل فصل التمثيل الماثل ايضا بهذا الوجه لكن هذا اولى الا ان فيه بعض ما فيه يعرف بالتامل بل  
الاولى التمثيل بدلالة العمى على البصر على ما لا يخفى **قوله** بالمعنى الاعم الخ يعنى ان للزوم ليس  
يطبق على معينين احدهما كون اللازم بحيث يلزم من تصور الملزوم تصوره والثاني كون اللازم  
بحيث يكفي تصوره مع تصور ملزومه في حزم العقل بالزوم بينهما وهذا المعنى اعم من الاول لانه  
علم من كونه مبنيان التصورين كافياً في الجزم بالزوم بينهما وهو حاصل في المعنى الاول ايضا  
مع عكس استلزام تصور الملزوم تصور اللازم فيه وهذا ليس بعرفي المعنى الثاني بل محتمل محذور  
التصورين كالمعينين في حزم العقل بالزوم بينهما فيكون المعنى الثاني اعم من الاول تامل **هـ**  
**قوله** فاشترط الاخص لوجب اشتراط الاعم فيه ان يجاب اشتراط الاخص بشرط الاعم استلزام  
ان اشتراطهما معا فالدلالة الالتزامية انما يتحقق اذا تحقعا معا وفي هذا المثل لم يتحقق الاخص  
فلا يتحقق الدلالة فكيف يصح تمثيل هذا التقدير فالصواب الجواب بكفاية الغرض في التمثيل او بجعل  
التمثيل على ضرب الامام **قوله** كنهة الاستفهام ما صدق عليه ممة الاستفهام **قوله**  
كالنقطه فانقلت اذا كان المراد بها معناه اى على معنى نهايتها لخط فهو كالان ان كان المراد  
بها ما صدق عليه ذلك المعنى اى على معنى هذا انما يرد اذا كان قوله كالنقطه تمثيلاً

للفظ الذي لا خبر بمعناه وليس كذلك بل هو مثل للمعنى الذي لا خبر له روح لا يريد ذلك التامخا  
 ان المراد بها ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي اعني اذا وضع لفظ له خبر على ما يصدق عليه ذلك  
 المعنى الكلي يكون لذلك اللفظ خبرا للمعناه اذ ليس شيء من معنى الحيوان والناطق اذا لم يكن  
 مراد لم يكن الدلالة عليه مرادة **اي قوله** واما مولف لو قال ههنا والثاني لهو لفظ ثم شرع في  
 تقرير قول المصنف واما مولف فكان **سب قوله** اى الذى يكون لقيود الخمسة متحققه فيه  
 اى يكون له خبر مفوظا ومقدر كق ويكون لمعناه ايضا خبر ويكون خبره والا على خبر لمعنى يكون  
 ذلك معناه المقصود منه ويكون تلك الدلالة مقصودة ايضا والمراد بالقصد المقصد الجارى على  
 قانون الوضع فلا يريد على منع تعريف المركب جميع تعريف المفرد اذا اريد خبر منته دلاله على  
 شئ من اخبار اولادنا والخبر المرتب في السمع فلا يريد على تعريف المركب بفعل الدال بآدته  
 على الحدث ولجميعته على الزمان **قوله** على مفهوم المفرد لانه عدمى والا عدم انما هو تعرف ملكياتها  
 اقسام للمفهوم اولاد بالذات فان قلت ان المفرد والمركب الكلي والخبرى بالمعاني المذكورة ههنا  
 اوصاف للفظ ولا يصدق على المفهوم صلا فكيف يكون شيئا للمفهوم اولاد بالذات ولللفظ  
 ثانيا وبالعرض بل الامر بالعكس قلت المقصد ان المعاني الحقيقية لها هو وصف للمفهومات وانما يطلق  
 على ما هو وصف للالفاظ مجازا يدل عليه قوله تسميه الدال باسم المدلول لكن كون المفرد والمركب  
 كذلك محال بحث بل الامر بالعكس فيها على ما قرر في المطولات **قوله** من حيث انه متصور على  
 اى بمجرد انه متصور على ما يفيد قبيد النفس وقيد الذهن محال حاجته اليه لان تصور حصول صورت  
 اشئ في العقل تامل **قوله** شركة كثيرين اشتراكه بين كثيرين والمراد لعدم منع الاشتراك  
 إمكان فرض صدق على كثيرين لا اشتراك في الواقع ولا فرضه بالعقل حتى تدخل الكلمات  
 المفترضة كشريك اليه منى من اسم الاشئ واللا إمكان في تعريف الكلى وتخرج عن تعريف

الجزئي ولا يتقضا جمعا ومنعا علم ان لفظ كثير من مناسحات اشتراح وليس صحيح من حيث  
 القاعدة العربية اذ على اعتبار العربية يجب ان يكون الكثير من اقل وان يكون من ذوى العقول  
 وان يكون نسبتية او توغية او فصلية باعتبار صدق على كل اثنين من افرادة اذ لا  
 توجد صفة الكثرة في اقل من الاثنين كما لا يخفى اذ في الكفار بالنفس او تصور لا تحصل  
 هذه الفائدة اما في الكفار في الكفار في نفس فلا يحصل الاحتراز عن خروج الكميات مثل احوال  
 الوجود وشم الكميات المفترضة لان نفس مفهوماتها باعتبار الخارجى مانع ولو كان المراد نفس  
 المفهوم من غير اعتبار شئ صلا فلا يكون جامعا ولا مانعا واما في الكفار بالتصور فلا يحصل فائدة  
 الاحتراز عن خروج مثل الواجب لوجود ايضا لان بقصوره من ضميمته البرهان التوحيدي مانعا ايضا  
**قوله** على لا يخفى على المحقق لا يخفى في ان عدم الخفاء لا دخل فيه للاتصاف فلا بد ان يقرب  
 لا يخفى على العظم او ما يودى موداه **قوله** فلان لم يخلف في النتيجة فالتقت مفهوم لفظ  
 الجزئي بالمتبع عن وقوع اشركة ولو كان كليا ان يكون بالمتبع فيلزم صدق شئ على تقيضه و  
 هو مح فلت لا سلم استحالة واما المحال صدق شئ على ما يصدق عليه تقيضه واما صدق شئ  
 على نفس تقيضه فواقع غير موضع فالتقت يلزم من هذا ان يكون المتبع ليس مانع و متطلب  
 شئ عن نفسه وهو مح فلت المحال سلب شئ عن نفس تقيضه بمعنى انه ليس في ما يبعث ان  
 هذا ليس صادق على نفسه ثابت له فليحتمل بل هو كذلك في نفس الامر لان ثبوت شئ للشئ  
 يستلزم مغايرة بينهما واللازم الثاني لا الاول فان قلت اكلي بالمتبع نفس تصور مفهومه عن وقوع  
 اشركة بين كثيرين كالنوم وشم الفصل فيلزم ثبوت شئ لنفسه وصدقه عليه وهو مح فلت مفهوم  
 اكلي هو لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع اشركة بالنظر الى ذاته انما يصدق عليه  
 باعتبار صدقه على كثيرين وهذا المقدار من المغايرة كان **قوله** يدخل في حقيقة خبر بانه اى



يدخل مفهومه في حقيقة مخبريات مفهومه **قوله** كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس  
الذات تمام حقيقة خبريات الحيوان الاضافية والتحقيقية فلا حاجة الى تزايد المذكورة في اشرح  
وكذلك لمعنى في قوله كالمضاحك بالنسبة الى الانسان الذي هو تمام حقيقة خبريات  
الاضافية بان يراد بالداخل غير الخارج تسمية الشيء باسم مظهره او عدم الخروج من لوازم  
الدخول **قوله** على الاستخدام وهو ان يراد باللفظة معينا حقيقيا او مجازيا او مختلفان  
احد معناه وبضمير الراجح اليه معناه الآخر مغايرة له او يراد باحد معنييه احد معنييه ثم يراد بضمير الآخر  
معناه الآخر كما في قول شاعر شعر اذ نزل السمار بارض قمم ورضاه وانما هو اخصا بـ فان المراد  
بالسماطوط وبالصمير العائد اليه بكلا وكلا المعنيين مجازيان **قوله** ولذا عاده مظهر الانسب ان يقال  
ويؤيده اعادة مظهره اوفيه مناقشة لان اعادة اشئ مظهرا انما تدل على المغايرة اذ كان المقام اخص  
وهذا المقام ليس كذلك لان ما حدث اعادة اشئ معرفته امي حديث انه اذا اعيدت اشئ معرفته  
يكون المراد على الاول **قوله** اسي بان لا يكون خبر بالشيء قوية انه على انه انقيض تعريف اعرضي  
سغا بالنوع او لا قارل يكونه عرضيا فالصواب حمل التعريف الذاتي على التاويل المذكور **قوله** لان  
القاعدة الخ دليل لكون المضاحك خارجا عن حقيقة مخبرياته **قوله** فاقدها باعتبارها ذاتيا يعني ان المضاحك  
باقدم الخواص ذات الناطق تقدم منه في غير خارجا **قوله** اصطلاحى يعني ان طلاق الذاتي على النوع باعتبار  
المعنى الاصطلاحي وهو الذي لا يكون خارجا عن حقيقة مخبرياته واما صحتها طلاق اللفظ الذاتية  
على ذلك الاصطلاحى بحسب لغتها باعتبار بعض الافراد على حسب الفصل كالحیوان الناطق مثلا  
النكاح المراد بالذات نفس الحقيقة وباعتبار جميع افراده فكان المراد بالذات ما صدق عليه الحقيقة و  
اما اطلاق اعرض على الخاصة واعرض العام كالمضاحك الماشئ مثلا باعتبار نسبتها الى ماخذ  
الاشتقاق المذكور من كالمضاحك الماشئ وطلاقه على مفهوم الاصطلاحى الذي هو ما يكون

خارجاً عن حقيقة مبرنياته باعتبارها وكذا اطلاق اللفظ والعرض على مفهومات الجنس والفصل والنوع  
والخاصة والعرض العام باختيار افراد **قوله** مع الفرس الخ قيد بقوله تمام حقيقة اي بل تمام  
حقيقة الا ان مع الفرس المشتركة بينهما وتعلقه بالمشتركة غير صحيح على ما لا يخفى **قوله** فكان المراد ذلك  
الخ الاولى ان يقال المراد ذلك بقرينة قوله في تسمية والمقتول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية  
معاً وفي بعض النسخ بحسب الشركة المحضة وح تيم الكلام بالكلف **قوله** فان لم يذكر اعتماداً على تلك  
القرينة المذكورة **قوله** عن النوع كـ نوع الانواع وهو نوع الحقيقة فيما يعرضان له بعد تقويمه  
كونه صالحاً للمقولة على كثيرين مختلفين عين معنى الكيفية فكيف يكون عارضاً لهما التقوم قلنا كونه  
صالحاً للمقولة في جواب ما هو عارضاً لـ **قوله** لكونها امورا اعتبارية اي لكون الكليات  
امورا اعتبارية خصلت مفهوماتها ووضعت امارها بازاها كما صرح به الشيخ في شفاها فلا يكون  
لها الاحتياق غير تلك المفهومات فالتعريف بها يكون حدوداً الارسوا **قوله** فان قلت حسب الجنس احص  
من مطلق الجنس لانه فرد من مطلق افراد الجنس ولا يجوز تعريف العام بالحدود صـ افراد تعريف الجوانب  
بالاشان مثلاً فلا يجوز تعريف الجنس بالكلي غير مقيد بجوانب الاشياء الاعتبارية بل تخلفان ان لا يرد مطلقاً الحكم الجواز مطلقاً  
اعتباراً خلقياً نعم والظاهر في تقرير الجواب ان يقال ان الكلي له اعتباران اعتبار مفهومي واعتبار كونه جنساً  
للجنس وهو الاعتبار الاول اعم من الجنس والتعريف بهذا الاعتبار وبالا اعتبار الثاني خص منه والتعريف  
ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفاً للعام بالخاص فان قلت هذا التعريف اما حد او رسم اي  
كونه جنساً للجنس لانه ذكر فيه الجنس مقتدياً بميرزايا ما كان يقتضيه تركيبة من الجنس الحمير فوجبان يكون  
التعريف باعتبار الجنس فليكون تعريف للعام بالخاص قلت اعتبر فيها ذات الجنس لا مع وصف  
الجنسية واما في المشرق فيفهم منه ان التعريف يكون جازياً عند عدم اتحاد الاعتبارين وليس  
كذلك مع ان قوله لان الكلي بمفهومه معروف واعم لانها سبب ما لا يخفى على المتأمل **قوله** والامر

اى كونه اعم ومعرفا كونه اخص جائز ان باعتبارين المتعارفين اعتبار المفهوم و اعتبار كونه  
 جنسا للجنس **سنا قوله** معاليس المراد بالمعتبين ههنا المعية الزمانية بل مطلق الاحتواء فيكون كال تأكيد  
 لقوله بحسب المشتركة وخصوصية بمنزلة جميعا **قوله** مختلفين بالعدد واما ان فرضيا حتى يدخل فيلزم  
 المخصص في شخصته كالشمس **قوله** احتراز عن الجنس وخاصة التي فيها ما يكون احترازا عنها اذا اراد فيه  
 قيد فقط فقوله بان نقول على كثيرين مختلفين بالعدد وكون الحقيقة فقط ولما اذا لم يرد هذا القيد لا احتراز  
 انما يحصل بقوله في جواب ما هو يعرف بالتام **قوله** اى افضل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام  
**قوله** كاليحوان في جواب ما يزيد الخ يفهم منه ان سوال على الاحتراز عن الجنس امثاله بقوله مختلفين الخ كما  
 قوله في جواب ما هو مع ان الاحتراز عنها كان مجرد قوله مختلفين بالعدد وكون الحقيقة **فصل** فكيف يجتز  
 عنها اى بقوله مختلفين بالعدد لكن الاحتراز عنها احد مجرد قولنا مختلفين بالعدد بل مع قوله وكون الحقيقة  
 ولو جعل معنى قوله فكيف يجتز عنها بقوله مختلفين بالعدد وكون الحقيقة كان له وجبه لا كمالنا يستعمل في  
 جواب ما ببطل الخ تامل **قوله** نه اى سوال بالجنس امثاله ان فانما يرد على من يجتز عنها بوصف الكثير  
 المقتضين بالحقيقة بان يقال الحيوان يقال في جواب ما زيد وعمر وند الفرس ذلك الفرس مع ان  
 زيد وعمر وند ههنا في الحقيقة وكذلك هذا الفرس ذلك الفرس فكيف يجتز به عنها ولا يرد على المصنف  
 مع لانه نفى الاختلاف بالحقيقة مع ثبات الاختلاف في العدد ولا يوجد مما يذكر شى يقال على  
 كثيرين مختلفين بالعدد وكون الحقيقة في جواب ما هو في هذا المقام نظرا ما اولاه لانه ان كان السؤال  
 على الاحتراز عن الجنس امثاله بقوله مختلفين بالعدد الخ بدون ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا ينبغي  
 بالجواب لذكور واما ان على الاحتراز عنها بقوله مختلفين الخ مع ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا يرد امثاله  
 واما ثانيا فلان عدم الاختلاف بالحقيقة مع الاتفاق بينها مثلا فان قلت تفاوت في ورود  
 الاعتراض من نفى الاختلاف واثبات الاتفاق سببا على ما لا يخفى اعلم انه لو قرر الاعتراض هكذا

خارجاً عن حقيقة خبريائية باعتبارها وكذا اطلاق الذل والعرض على مفهومات الجنس والفصل والنوع  
والخاصة والعرض العام باعتبار افراد **قوله** مع الفرس الخ قيد بقوله تمام حقيقة اي بل تمام  
حقيقة الان مع الفرس المشتركة بينهما وتعلقه بالمشتركة غير صحيح على ما لا يخفى **قوله** فكان المراد ذلك  
الخ الاول ان يقال المراد ذلك القرينية قوله في تسمية ما مقول في جواب ما هو بحسب المشتركة وانحصارية  
معاً وفي بعض النسخ بحسب المشتركة المحضة في تيم الكلام بالكلية **قوله** فان لم يذكر اعتماداً على تلك  
القرينية المذكورة **قوله** عن النوع ١ نوع الانواع وهو نوع الحقيقة فيما يعرض ان لم يعقد تقويمه نقيل  
كونه صالحاً للمقولية على كثيرين مختلفين حين معنى الكليّة فكيف يكون عارضاً لها باليقوم قلنا كونه  
صالحاً للمقولية في جواب ما هو عارضاً تام **قوله** لكونها امورا اعتبارية اي لكون الكليات  
امورا اعتبارية حصلت مفهوماتها وصفت افعالها بازاها كما صرح به الشيخ في شفاها فلا يكون  
لها الاحتياج غير تلك المفهومات فالتعريف بها يكون حدود الارسوا **قوله** فان قلت حسب الجنس حصص  
من مطلق الجنس لا نه فرد من مطلق افراد الجنس ولا يجوز تعريفها عام بل هو خاصه افراد تعريف الجوانب  
بالانسان مثلاً فلا يجوز تعريفه بكلي غير مقيد بجوانب الاتحاد الاعتبار ان لم يخلف ان لا يحد مطلقاً اعلم ان جواز مطلقاً  
اعتباراً فتم ونظم في تقرير الجواب ان يقال ان الكلي له اعتباران اعتبار مفهومه واعتبار كونه جنساً  
للجنس وهو الاعتبار الاول اعم من الجنس والتعريف بهذا الاعتبار وبالاعتبار الثاني خص منه بتعريف  
ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفاً للعام بالخاص فان قلت هذا التعريف اما حد او رسم اي  
كونه جنساً للجنس لانه ذكر فيه الجنس مقتدياً بما كان عليه فيه تركيبه من الجنس المميز فوجبان يكون  
التعريف باعتبار الجنسية فيكون تعريف للعام بالخاص قلت اعتبر فيها ذات الجنس لا مع وصف  
الجنسية واما في الشرح فيفهم منه ان التعريف يكون جازياً عند عدم اتحاد الاعتبارين وليس  
الكذاك مع ان قوله لان الكلي بمفهومه معروف واعم لاني اسب على ما لا يخفى على المتأمل **قوله** والامر

اسی کوئے اعم و معروف کوئے عرض جانیزان باعتبارین امتغایرین ۴ اعتبار المفهوم و اعتبار کوئے  
 حسباً المحسن **قوله** معالین المراد بالمعتیم ہما المعتیۃ الزانیۃ بل مطلق الاجتماع فکیون کالتأکید  
 لقوله بحسب الشریکة و الخصوصية بمنزلة جمیعاً **قوله** مختلفین بالعدد ۵ و انکان فرضیا حتی یدخل فیہ النوع  
 المنعصر فی شخصۃ کاشتم مثلاً **قوله** احتراز عن الجنس و خاصۃ الذم فنیہ انما یکون احترازاً عنها اذا ارید فیہ  
 قید فقط **قوله** بان نقول علی کثرین مختلفین بالعدد دون الحقيقة فقط ولما اذا لم یرد هذا القید لا احتراز  
 انما یحصل بقولہ فی جواب ما ہو یعرف بالتأمل **قوله** اسی افضل البعید و خاصۃ الجنس و العرض العام  
**قوله** کالجوان فی جواب یزید الخ یفہم منہ ان سوال علی الاحتراز عن الجنس و امثالہ بقولہ مختلفین الخ خطا  
 قوله فی جواب ما ہو مع ان الاحتراز عنہا کان بمجرد قوله مختلفین بالعدد دون الحقيقة **فصل** فکیف یحترز  
 عنہا اسی بقولہ مختلفین بالعدد لکن احتراز عنہا احد یجوز قولنا مختلفین بالعدد بل مع قوله دون الحقيقة  
 ولو جعل معنی قوله فکیف یحترز عنہا بقولہ مختلفین بالعدد دون الحقيقة کان لہ وجہ لاکر لانیا سجد فی  
 جواب ما ببیل الخ تأمل **قوله** ہذا اسی سوال بالجنس و امثالہ ان فاما یرد علی من یحترز عنہا بوصف اکثر  
 المتحققین بالحقیقۃ بان یقال الجوان یقال فجواب ما یزید و عمر و ہذا الفرس ذلک الفرس مع ان  
 زید و عمر و منتقان فی الحقیقۃ و لذلک ہذا الفرس ذلک الفرس فکیف یحترز بہ عنہا ولا یرد علی المصنف  
 مع لانه نفی الاختلاف بالحقیقۃ مع ثبات الاختلاف فی العدد ولا یوجد ما یدکر شی یقال علی  
 کثرین مختلفین بالعدد دون الحقیقۃ فی جواب ما ہو و فی ہذا المقام نظر اما اولاً فلانہ ان کان السوال  
 علی الاحتراز عن الجنس و امثالہ بقولہ مختلفین بالعدد الخ بدون ملاحظہ قوله فی جواب ما ہو فلا یندفع  
 بالجواب لذلک و لکن علی الاحتراز عنہا بقولہ مختلفین الخ مع ملاحظہ قوله فی جواب ما ہو فلا یرد لاشمال  
 و اما ثانیاً فلان عدم الاختلاف بالحقیقۃ مع الاتفاق بہا مثلاً زمان فلا تفاوت فی ورود  
 الاعتراض بین نفی الاختلاف و اثبات الاتفاق بہا علی ما لا ینحی اہم انہ لو قرر الاعتراض ہکذا

تعريف النوع مقوض بالخبر لانه يصيدق عليه من مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ودون الحقيقة  
او متفقين بالحقيقة في جواب ما هو لان الجواب هو الحيوان مثلاً الا في جواب ما زيد وعمرو و هذا الفرق  
وذلك الفرق واجب عنه بان صحت الجواب بالخبر ناظرة الى احتمال على الحقيقةين المختلفتين  
آخرة ما ذكره اشرح رحمه الله واجب بان المتبادر من لقوله صراحة لا ضمنا والحيوان في المثال  
الذكر ليس بمقول على المتفقين بالحقيقة صراحة بل ضمنا لكان الكلام اتم والسؤال الجواب اشد لقائل  
لمن تامل حتى تامل قوله فان السؤال الخ في ان محله بعد قوله لمسم هو الكذب في شئ مما يشترك  
في الجنس اللهم الا ان يقدر قولنا هو لمميزه الذي بعد قوله في جواب شئ هو في ذاته تامل  
ولذا في لان السؤال في جواب شئ هو انما يطلب المميز قال هو الخ يثبتها على ان كل ما يثبت  
لوقال يثبتها بالعطف او قال وانما قال في جنس يثبتها لكان في تامل قوله ومن امرين يثبت  
استثناء مركب الماهية من امرين يثبتان ان لم يقيم دليل عليه لكن تركبها منها غير واقع قوله لكان  
فانه يميز الانسان عن اشراكات في الجنس الغريب هو الحيوان قوله كاحساس والنامي فالاحساس  
بميزه الانسان عن اشراكات في جسم النامي والنامي يميزه عن اشراكات في الجسم بها فاضلان بعد ان  
قوله من حيث هي هي امتناع لكانا عنها في الخارج والذهن جميعا قوله الموحدة هي امتناع لكانا  
عن الماهية باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن او باعتبار وجودها في الذهن دون الخارج قوله  
بقوله لا عرضيا انما يخرج به النوع على تقدير ان يكون ذاتيا واذا كان عرضيا ما قرره اشرح فينا  
سبق فلا تذكر تدبير قوله متعلق بها لا تعلق بغيرها بالعال وهو بيان بعروضها وعمومها بمعنى التفسير  
بالفعل والقوة الى الانسان غير مبنية على عدم صحة تعريف بالمفرد في ان اللازم مما ذكره اشرح  
توقف كون المعروف مركبا كلياً على كون النظر ترتيباً بمعرفة ولا تقيت مما ذكره اشرح رحمه الله  
توقف كون النظر ترتيباً بمعرفة معلومة علمته على عدم صحة تعريف بالمفرد وهذا ليس بدور

اذا الدور توقف اشئ على ما يتوقف عليه مرتبة او مرتبة فالاولى ان يقال فان كون النظر ترتيب  
 امور معلومة مبنى على كون النظر مركبا كليا اذا لو حسب تطبيق المعرفة بالكسرة على المعرفة بالفتح  
 لا بالعكس وكون النظر مركبا كليا مبنى على كون المعرفة مركبا ولهذا اى والكون النظر ترتيب امور  
 معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد قولنا عرف بعضهم النظر بتحصيل امر او ترتيب امور لا بترتيب  
 فقط فيقول التعريف على المذهبين هذا الترتيب جعلى والاختصاص امر اعلم من ترتيب امور اذا تحصل  
 الامراع من ان يكون ترتيب امور الاول نظيره قولهم فى التعريف المقدسة ما جعلت جزو قيا  
 او حجة **قوله** لا بد من فيه تصور ثبوت شئ بشئ اولاد فى الماسية المعرفة من وجهين احدهما  
 الوجه المعلوم به الماسية قبل المصحح طلبها اذا لا يصح ولا يمكن طلب الجول المطلق والثانى الوجه  
 الغير المعلوم به الماسية الذى يطلب عليها به حين التعريف وانما يعلم بالوجه الثانى اذا علم ثبوت  
 الوجه الثانى للاول مثلا الاتان المعلوم بالثبوت قبل التعريف بالناطق وانما يعلم بالناطق اذا  
 علم ثبوت الناطق لشيئ بان يعلم ان شيئا مطلق وقيل التعريف بالمفرد لا يصح ان اشئ لم  
 تصور به التعريف يجب ان يكون تصور الوجه ما قبل التعريف والا لا منتفع طلبه ولا بد من تصور  
 مستقاده منه تصور لم وذلك المتصور غير المتصور لوجه ما وللنصور لوجه افضل فى النصور لم  
 فوجب تحقق التصورين فى حصول تصور لم مطلوب فلا يحصل النصور المطلق بمفرد لانا يقع بموقف  
**قوله** فكون مركبا فيه ان وجوب تصور ثبوت شئ بشئ فى المعرفة لو استلزام تركب المعرفة  
 من الثابت والمثبت لزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير ان يعلم الاتان  
 قبل التعريف به بمثل النسبة كحد التركيب من الداخل والخارج اللهم لا يلزم ذلك باعتبار  
 اشتماله على جميع الذاتيات وايضا لم لا يجوز ان يكون احد اثنين شرطا للمعرفة لا داخلية  
 وذهان داردان على ما قيل على ما قيل ايضا **قوله** ولهذا قالوا معنى الناطق

شئ له النطق يفهم منه ان ليس المراد بالمفرد والمركب يكون بالقياس الى اللفظ كما سبق  
 بل المراد بالمفرد معنى لا جزؤه وبالمركب معنى له جزء فافهم وهاهنا نظر لان قولهم معنى لها نطق شئ  
 له النطق ومعنى شئ له النطق الى مثال ذلك ليس لاصل فاذا كان لاصل معنى اشتق شئ ما ثبت  
 له اشتق منه الا يرى انهم يقولون ان معنى الناطق شئ له النطق حين لم يقع الناطق من شئ ايضا  
 وايضا اذا لم يكن بعضه والخاصة لم يقيد لم يكن المعنى كذلك فان قلت اذا كان معنى لها نطق شئ  
 له النطق يلزم ان يكون الناطق رسالا لان اشئ عارضة له قلت ليس المقصود من قولهم  
 معنى الناطق شئ له النطق ان يعتبر في معناه عنوان شئ بل المقصود بهم ان يعتبر فيه مفهوم يصدق  
 عليه شئ سوار كان ذلك المفهوم نفس الشئ او الجسم والحوان الى غير ذلك كما يشهد المذبح  
 رحمة الله بقوله فان كان معناه جسم له النطق الخ **قوله** لا يمكنه اى بجود ذاتياته **قوله** فخرج  
 التصديقات بناء على ان المراد بالتصور ما يقابل المصدق كما هو المتبادر **قوله** وقولنا ان  
 يخرج الملزوم الخ وذلك لان الكتاب هو التحصيل بطريق الكتابان الوضع لم يتصور المشهور  
 به اولاً ثم يعتمد به الى ذاتياته عرضية ويوصف بعضها مع بعض كلفا يودى الى المطلوب و  
 تصورات البنية الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها كذلك فلا دخل لها في تعريف  
 ولان الكتاب بتحصيل ما ليس حاصله تصور الملزوم ليس سببا لتحصيل تصورات اللوازم  
 البنية تبعاً لم يحصل بل حضورها في القلب حتى لو فرض تصور اللوازم غير مبني لم يحصل بمجرد تصور  
 الملزوم بل بعض اللوازم البنية يتوقف عليه تصور الملزوم كالبصر المفهوم من تصورات الملزومات  
 العمى هو عدم البصر لان المضاف من حيث هو مضاف يتوقف نظره على تصور المضاف  
 اليه فلا يكون تصور اللوازم بناءً وكسباً وكاشفاً لتصور اللوازم بل سبباً لحصوله في القلب  
 لا على ذلك الوجه بل على وجه الحضور والاكساب هو الاول لا الثاني ولان الحصول بالاكساب



يكون بالقصد والاختيار للثبته وحصول تصورات اللوازم من المفردات ليس كذلك  
**قول** شتمل الحداه يعني ان المبادر من قولنا ما يكون تصور سببا شي ما يكون تصور سببا  
 لاكتساب تصور بالكلية فلا يكون شاملا للرسم بل يكون مختصا بالحد فاما او شتمل عليها شمولاً  
 ظاهراً او تقسيم للحدود يعني لما كان طريق صورة التقسيم الواقع في تعاريف قد يكون للحدود  
 لكن لاصل سبيل شك التشكيك بين ان تقسيم مبدأ المحرود لا الحد وقد تقرر في مثال هذا من تعاريف  
 الشتملة على صورة التردد سؤال من وجهتين الاول ان التجديد انما يكون للماهية من حيث  
 هي هي وهذا التعريف لا قسم لمعرف فاما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ بكمية او  
 ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ بوجه يميزه عما عداه قسماً داخلان تحت لمعرف  
 والثاني ان لفظ التردد يدور هو الابهام فلينا في تعريف الذي يقصد به البيان والجواب  
 عن الاول ان هذا التعريف رسمي والانقسام والانقسام اليها خاصة له مميته اياه عما عداه  
 وعن الثاني اننا لا نعلم ان ادنى تعريف التي ذكر فيها للترديد للتفسير اياها ما كان من  
 التقسيمين المذكورين فهو من المحدود وحاصله بادا ما دان قسماً من المحدود وحده هذا هو انه  
 الذي يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ بكمية وقسماً اخر منه حده ذاك وهو انه يكون  
 تصور سببا لاكتساب تصور الشئ بوجه يميزه عما عداه اى بوجه غير الكنه بقرينة لمقابله  
 فهو في الحقيقة حدان تقسيمية المتخالفين في الحقيقة لخصوصية مشتركين في ماهية مطلق لمعرف  
 ولم يرد بادا ان الحد اذ هو اذ اذ اذ على سبيل شك والتشكيك لينا في التجديد كذا في  
 شرح المواقف وفي شرح المقاصد ان تعريف الشئ بالخواص التي لا شتمل كل منها الا بجزء  
 اقسامه ببيان يذكر فيه الجميع بطريق تقسيم تحصيلاً لخاصته شاملاً لكل فرد وهي كونه على وجه  
 الاوصاف ولفظ كلمة اول بيان قسام المحدود لا الابهام والترديد الذي ينافي التجديد

هنا نقول اشرح علامته كون الانفصال المنع المحلوعلى ما تسمى ليس بوجهه توصيه لان الانفصال  
ليس بمنع المحلوع علامته كون الانفصال لمنع المحلوع قيل لانه لو كان تقسيم للمحد فلا يخ من ان يكون  
اقتساما حدين كما في من فيجب ان يكون متساويين وليس كذلك لان ما يوجب التميز اعم مما  
يجب الاطلاع على الكهنة او يكونا مقصيين واحدها تاما والآخر ناقصا وعلى التقديرين لا يلزم  
الاختصاص في الشقين لان المحد الناقص كونه مركبا من الجنس البعيد والعقل القريب يتعدو  
تبعده عن الجنس البعيد فلا يصدق ح الانفصال المانع عن المحلوع فيه ان هذا انما يتم اذا ثبتت  
كون الجنس البعيد في هذا المادة اكثر من شئين على تقدير تسليم تعدده وهو غير معلوم على ان  
بين الحدين الناقصين شئ واحد وكذا بين الحد التام والمحد الناقص شئ واحد وحيثه بما على  
اشترط اولها ان يكون المعرف والمعرف لاسيما بين المحد والمحد ود فلا فرق بين كون اقسام  
المحد التامين وكونها غير المحدين التامين ههنا فالفرق تحكم بل عدم لوازم علامته اخرى  
لكون تقسيم للمحد ود لا المحلوع قيل المراد ههنا ان تقسيم لو كان للمحد لوجب ان يكون الانفصال  
لمنع الجمع لان ما هيته الوحدة لا يكون الا احد المضمومين المتخاضرين واما اذا كان تقسيم للمحد  
فيجوز ان يكون الانفصال لمنع المحلوع لما كان الانفصال ههنا لمنع المحلوع علم ان تقسيم للمحد  
للمحد وفيه نظره لانا لان لم ان ما هيته الواحدة لا تكون الا احد من المضمومين المتخاضرين واما  
يكون كذا اذا كانا حدين تامين اما اذا كان غيرهما فيجوز ان يكون ما هيته الواحدة متعددة  
لها اي جميعا لان المراد بالوجه المميز عما عداه غير الكهنة بقرينة المقابلة او لو لم يكن كذلك بل  
كان بوجه اعم من الكهنة يلزم ان يكون قسم لشئ شيئا له وح يكون الانفصال لمنع الجمع  
لا يمنع المحلوع لانه علم انه اذا عينا دل على ان لفظ من لفظ الحد فهو تقسيم للمحد  
والا فهو تقسيم للمحد كما لو قيل ان الجسم مركب من جبرين او اكثر لكون تقسيم للمحد ود

ليتناول التركيب اياها كما في شرح البرزوي ومنها قد يتناول قسمين لفظ من لفظ الحد  
 وهو ما يكون نظوره سببا لاكتساب التصور الشئ فيكون التقسيم للمحدود لا للمحد قوله لانه لو كان  
 للمعرف معرف لزمت التسلسل بان الملازمة انه لو احتاج مفهوم الحرف لاحتاج مفهوم معرف  
 المعرفة الى معرف آخر ويتسلسل كذا وجه السيد الشريف قدس سره في حواشي شرح المطلاع  
 وفي التكملة الجوابين لهذا التوجيه نظر يعرف بالتسلسل بان معرف الحرف عليه اى معرف  
 معرف الحرف عين معرف الحرف على حذف المضاف او جعل اللام للعهد الخارجى في المعرفة  
 المضاف اليه في قوله معرف الحرف ان هذا الجواب يمنع الملازمة وتقريره ان يقال لانه لم  
 لو كان للمعرف معرف لزمت التسلسل لجواز ان يكون معرف الحرف عليه كما ان وجود الوجود  
 عليه عند من يقول بان الوجود هو وجوده في الخارج فيكون قول شارح لان العينية ممنوعة  
 على خلاف قانون المناظره لانه لم يكن معناه للسند ومع السند غير مفيد سواء كان يستويا للمنع  
 او لانه لم يطال السند لها او بطلان اللازم يتلزم بطلان الملزوم وما قيل ان هذا الجواب معارضة  
 وقول شارح منع لمقتضاها فيريد على ما لا يخفى قوله اما بان التسلسل غير لازم الخ لمخص هذا المقام  
 انما لانه لو كان للمعرف معرف لزمت التسلسل وان قيل لو احتاج الحرف للمعرف آخر لاحتاج  
 معرف الحرف الى معرف آخر ايضا لم وجب قلنا اما ان يريد بمعرف الحرف مجرد ذاته او مع وصف  
 المعرفية وايضا ما كان يحتاج لا يحتاج الى معرف آخر اما على الاول فلو جاز ان يكون اجزائه بدعيه  
 او معلومه وطاهر ان سقاط قوله او معلومه هو الصواب اما على الثاني فلكونه معلوما باعتبار عاقل  
 وهو صدق مطلق للمعرف المحدود عليه قوله قد عرفت ان الخاص يقع الخ يعنى جواب سوال  
 مقتضى تقريره ان المعرفة من مطلق الحرف ولا يجوز تعريف الشئ بالخاص منه تقريره  
 الجواب مثل ما سبق في تعريف الجنس اما بان انه حاصل هذا المنع بطلان اللازم تقريره

تقريره انما لان لم ان هذه التسلسل مع التسلسل في الامور الاعتبارية وهو ينقطع بالانقطاع اعتبار  
فان العقل قد يعبر عن معرفة من حيث هو فلا يلزم من احتياج الحرف الى المعرفة احتياجه  
اليه كما ذكر وقد يغبر من حيث هو معرف فلزم من ذلك احتياجه اليه ولا يعتبر العقل على هذا الوجه  
دائما فيقطع التسلسل بالانقطاع الاعتباري ويمكن الجواب عنه بان يقال يعرف الحرف مما يصدق عليه  
مفهوم الحرف فلا يلزم من احتياج المفهوم الى المعرفة احتياج ما يصدق عليه مفهوم اليه فيكون  
الاعتراض من قبيل اشتباه المعارض بالمعروض مثل قوله لانه ان كان مجرد الذاتيات الخ  
الانسان يقال له ان تصور سببا لاكتساب تصور الشيء بغيره فيكون ان كان تصور سببا  
لاكتساب تصور الشيء بوجه غيره عما عداه فسم قول قول دال على كنه ما يسميه اشياء دلائل ان كان  
على المكتسب فلا يرد القضية دالة على عكسها الملزوم المركب الدال على لازمه السبب في اللفظ المركب  
الدال على ما وضع له كرامى الحجارة وانما زاد اشارة لفظ الكنه لتلايد نقصان الرسم ولهم حذفه  
اعتمادا على التبارك بقول المركب جنس للحد الملقوطة ان كان التعريف للمعقول ان كان التعريف  
له والمعقول ان كان له ولا يجوز ان يكون جنسا لهما لما سيحكي وباقي القبول فصل يخرج الرسم تقييدا  
لكن على تقدير ان يكون التعريف للحد الملقوطة يد عليه تعريف بمنش قولنا انما طق **هتقول** والحد  
المتع وتسمية جدا اما من قبيل تسمية لهوصف باسم لصفة واما من قبيل جعل المصدر معنى لفظا  
باعتبار الذاتيات اى باعتبار اشتغالها على تعلم الذاتيات وعدمه وهذا علم وجه تسمية بالحد التام  
ولهذا لم يعرض له **قول** فلهذا قال لا لاجل تركيبه من اجنبى الفضل القريبين مستلزم  
لكونه جميع الذاتيات المذكورة فيه قال هو الحد التام **قول** فان كان معناه جسم او جبره لفظ آه  
والكان معناه حيوان له لفظ كان كالحوان الناطق بعينه فالتفت اذا عرف الانسان  
بالجسم الناطق فان كان معنى الناطق جسم او جبره له لفظ كان معنى الجسم الناطق **جاء** اوجم

جمهوره لفظ ولا تخافني فافيه من التكرار وان كان معناه شئ له لفظ او نحوه يلزم ان يكون  
 الجسم الناطق سمانا فصاح انه حد ناقص بالاتفاق قلت كون معنى الناطق مجسم او جوهرا لفظ  
 او شئ له لفظ اذ لم يذكر مع له وصف ولما اذا ذكر فلا يكون لك تامل **قول** لا يخلو خارج لازم لكون  
 المركب من الداخل والخارج خارجا والخارج اللازم اثر من الشئ اثر ذلك الشئ **قول** في ذلك  
 في كونه جنبا قريبا مقيدا بما يخصه **قول** من تلك الماهية اى من تلك المشابهة **قول** وكل من  
 تلك الاوصاف الاربعة بل جميع ايضا يوجد في غير الانسان كالنسان هو الحيوان الجوى الذى  
 صورته بصورة الانسان **قول** عليه عن البعض لان اضاحك بالطبع يخرج ما عدا الانسان فلا حاجة  
 الى سائر العرضيات المذكورة **قول** فان ذلك غير مستلزم الخ اى عدم الغيبة في البعض عن البعض  
 غير ملزم في الرسم الناقص بل في مطلق التعريف اذ لو التزم ان كفى المميزات في تعريف  
 وليس كذلك ان سلم انه ملزم فلا يردها اذ العرض التمثيل فيه كفى اذ العرض كاف  
 في التمثيل **قول** من باب التغليب ومن باب اطلاق اسم كل على الجزء فيه انه على تقديرين  
 يكون **قول** عرضيات مجاز اذ الاحتراز عنه واجب في التعريفات مع انه ان اريد بالعرضيات  
 المعنى الحقيقية لا يتناول تعريف الرسم الناقص المركب من الجنس البعيد والخاصة كما ذكر  
 وان اريد منها المعنى المجاز لا يتناول المركب من صرف العرضيات تحقق حالتها بحقيقة واحدة  
 كما متناول المذكور في المتن وايضا يصدق على التزم ا لم وان اريد كليها يلزم جمع بين حقيقة  
 والمجاز وهو ليس بجائز **قول** ذكر ما هو الغالب يعنى ان يعرف ههنا ليس مطلق الرسم الناقص  
 بل الرسم الناقص الغالب في الوقوع والمركب من الجنس البعيد والخاصة ليس الغالب في الوقوع  
 فلا يضر خروج عن تعريف **قول** فالتفت الشئ اضاحك يعنى ان تعريف الرسم الناقص  
 يصدق على المركب من العرض الخاصة بل يتناول وعلى المركب من الفصل والخاصة بالتأويل مع

ان شيئاً منها لم يعد من المعرفات فضلاً عن ان يكونا سميان ناقصين نبا على ان تعرض  
 من التعريف اما لاطلاع على المعروف بما هو دونه جميعاً وبعضها او تميزه من جميع ما عداه ولا عرض  
 العام لا دخل له في شيء منها فلا يصلح عرفاً ولا خبراً معروفاً وكذا الخاصة مع الفصل لا يفيده  
 شيئاً منها اذ الفصل يقيدها وحده **قوله** وقيل ذلك المركب من العرض العام والخاص  
 والمركب من الفصل والخاصة او العرض العام لان الفائدة فيه معصودة من تعريفات بناء على زعم ان  
 التعريف لاصد الفائدتين المذكورتين وبما منتقيان منها **قوله** ان حقاوان كذا باسى من تغيير  
 الاطلاع على كونه حقا وكذا بالكن الحق انه ليس بحق لان التصريح العرض العام والخاصة أقوى  
**قوله** فان التصور لفتح الهزة اى فهو ان التصور من **قوله** كيف لا يكون لها فائدة ان الفائدة  
 المنفية في اسوال هى التى تكون العرض من تعريف وهى التميز او الاطلاع الذاتى وهى منفية  
 في ندين التعريفين فلا يكون **قوله** كيف لا يكون لها فائدة على ما ينبغي الحق الحق بالقبول  
 في الجواب ان يقال ان العرض من تعريف مخصص في تلك الفائدتين بل قد يكون الاطلاع  
 على اشيى هى عرض له مطلوباً وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه ما هو ذاتى له او جازماً  
 او كلياً فان التصور اشيى قد يكون لوجود متفاوتة بعضها اكل من بعض فالمركب من العرض  
 العام والخاصة اكل من الخاصة وحدها وكذلك المركب من الفصل والخاصة بل المركب  
 من العرض العام والفصل اكل من الفصل وحده فاذا اريد الاطلاع على اشيى باكل وجب يكون  
 العرض العام بتقيده **قوله** فعلى هذا العرض العام الخ وقد عرفت ان راج هذا التعريف في ضبط  
 المصالح بعضها بدون بعضها بالتأويل تذكره تاويل **قوله** يصح ان يقال لقائله صادق  
 فيه او كاذب فيه اى يحتمل الصدق والكذب بمجرد مفهوم وهو ثبوت اشيى لشيى او عنده او  
 ثبوت منافاة اياه مع قطع النظر عن خصوص المادة في نفس الامر والدليل فلا يرد اسما

فوقها والارض تحتها والسم واحد وواجبا لوجود واحد قوله قال القول وهو المركب مطلقا  
اي حال كون المراد به القول الملفوظ حصي للقضية المعقولة وهو اذا كان لتعريف للقضية  
الملفوظة وحال كون المراد به القول جنس للقضية المعقولة وذلك لان لفظي القضية والقول  
اما مشتركان بين المعنيين او حقيقتان في احدهما ومجاز في الآخر كذا اقوده وعلى كلا التقديرين  
لا يجوز ارادة المعنيين لهما معا اذ لا يجوز الجمع بين المعنى المشترك في الارادة باللفظ قوله وبما  
القيود والاطهر ان يقال القيد الاخير لان الباقي قيد واحد لا قيود لكن المراد الباقي من القيود  
قوله لاصدق القول وكذبه اعلم ان معنى صدق يقال وكذبه في قوله انه صادق فيه  
او كاذب فيه صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور  
او للاعتقاد اى اعتقاد المخبر ان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام او لهما معا للواقع فاعتقاد  
على مذهب الحافظ وكذبه عدم المطابقة للواقع عند الجمهور وان كان مطابقا للاعتقاد او للاعتقاد  
ان كان مطابقا للواقع عند النظام او لهما معا عند الحافظ فالخير الذي يكون حكمه مطابقا لاحدهما  
دون الآخر ليس صادق ولا كاذب فلا يخضر الخبر عنده في اصادق والكاذب بل يكون بينهما  
واسطة اما على الذينين الاولين فلا واسطة بينهما والحق مذهب الجمهور على باين في المطولات  
قوله لان الحكم ادراك للواقع في نفس الامر من غير ان النسبة اى نسبتها وهما الثبوت قائلان  
او وقوعها او لادوقوعها اى ادراك الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع كما في  
القضية الموجبة او ادراك الواقع فيه هو الانتفاء او الادوقع كما في السالبة فلا بد ان  
يكون بين طرفي القضية في نفس الامر مع قطع النظر عما في الذهن ثبوت او انتفاء او وقوع  
او لادوقع حتى لو دى فان كان الموضوع في نفس الامر من الثبوت او الانتفاء او الوقوع  
او لادوقع بان كان الكادار للانتفاء او لادوقع وكان باقي نفس الامر ايضا هو الانتفاء

اولاد وقوع يكون الحكم الذي هو الاداء مطابقا للواقع والافلا قوله ولا اداء في الاثبات  
 اى لاداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة مع قطع النظر عما في الذهن في الاثبات كما  
 لعت الاثبات اى او البيع انما يحصل في الحان هذا اللفظ وهذا اللفظ موجود لانه واقع  
 مع قطع النظر من هذه اللفظ وهذا اللفظ اداء له وهو وطن كذا الاداء في التقديرات اذ الحكم  
 اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة الذهن بما النسبة بان هذا اذ اذ الحكم ليس ذاك  
 مثلاً او وقوعها اولاد وقوعها بمعنى ان النسبة واقعة اوليت بواقع علم ان معنى اداء الواقع  
 هو اتصاله الى السامع ولا يكون هذا الا بالنظم بالخبر والتقصية وليس هذا الحكم الخبر لان الحكم في صطلحه  
 لم يقطع بالانفس النسبة الحاصلة في الذهن او ادراك وقوعها اولاد وقوعها اللهم الا ان لم يكن  
 ان يحل على احد من اثنين يتوهم تحل فالاولى ان يقيم فلا حكم في الاثبات والتقديرات  
 يطابق الواقع اولاد يطابقه لان الحكم بالانفس النسبة التامة والادعاء بها فلا يوجد شئ  
 من هذين في شئ من اثباتات والتقديرات اى في التقديرات فلهذا النسبة بين طرفيها  
 الاثباتات فلهذا لا يتصور فيها المطابقة وجودا وعدا لما في نفس الامر اذ ليس فيها في نفس الامر  
 شئ حتى يطابقه ما في الذهن اولاد يطابقه بل النسبة انما توجد بنفس الاثباتات ولهذا اى  
 انثاق قوله ولا يد فيها من اقل الخ يعبرهم منه ان اللايقاع والاشتراك خبر من التقضية و  
 ليس كذلك فينبغي ان يقيم لا يد فيها من النسبة الحكم او وقوعها اولاد وقوعها ويمكن التصحيح بان  
 يراد لا يد فيه لعلم بها من ابقاء النسبة الخ بكانت ثبوت مفهوم لمفهوم قبل المراد من المفهوم  
 ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات واعلم ان التسمية التقضية التي يحكم فيها ثبوت مفهوم الآخر  
 او سلبه حلت في محل في بعض الآخريه الموجبات وكذا التسمية بالحكم فيها ثبوت مفهوم  
 عند ثبوت مفهوم آخر او سلبها متصلة كذا ما يحكم فيها مائة مفهوم عن مفهوم آخر او



سلبها منقصة لوجود الانفصال في انفصال في الموجبات واما تسميتها بشرطية فلو جود بشرط  
 في المنقصة صريحاً في المنقصة معنى لان معنى قولنا العدد ايا زوج واما فرد في قوة قولنا ان  
 العدد زوجاً فلا يكون فرداً فكان فرداً فلا يكون زوجاً **قوله** ومن هذا يعرف ان  
 بله فالاولى تسمى شرطية منقصة والثانية تسمى شرطية منقصة كما قال واما شرطية منقصة  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة واما شرطية منقصة لكان او اذ لم يعرف  
 الانقسام الشرطية الى قسمين واما ان تكون احدها منقصة والاخر منقصة فلا يعرف مما مر في  
 الشرطية الى قسمين فلا يكون كلام شراح اولي والخبر الاول المراد بالاولية ما هو بالبطع دون الوضع  
 قط حتى يدخل فيه موضوع المحل التي هي حلبة فعلية مثل ضرب زيد فلو قال الحكم عليه والحكم بديل  
 الخبر الاول والثاني لكان **قوله** وان تأخر وصفاي لفظاً كما في قولنا النهار موجود كلما كانت  
 الشمس طالعة والقول بحذف الخبر في مثل هذا انما التام عانية جانباً للفاظ من حيث انجو ومما علم  
 ان القضية الموقفية في قوله ومن هذا يعرف ان الشرطية المتصلة الخ فلينذكر **قوله** ان كان الحكم  
 فيها بالاليقاء وهو ادراك النسبة وقعت اى مطابقة لما في نفس الامر والانتزاع هو ادراك ان  
 النسبة ليست بوقعة اى ليست بمطابقة لما في نفس الامر سواء كان هذا الادراك موافقاً للواقع و  
 ما في نفس الامر او لا فاقبال كما ذنبه ايضاً فاذ اريد بالنسبة مورد الايجاب والسلب فهو مراد  
 منها واما اذا كان النسبة التامة الخبرية فالاليقاء اذ كان النسبة الايجابية والانتزاع اذ كان  
 النسبة السلبية **قوله** واما على غير ذلك على غير موضوع شخص فيكون كلياً بين كميته **قوله** واما في  
 الشرطيات الخ كذا في محليات واما في شرطيات فان كان الحكم الخ **قوله** والادضاء هي احوال  
 الحاصلة للمفهوم بحسب اجتماعه مع الامور المحتملة الاجتماع معه وان كانت هي محالة في نفسها فاذا  
 قلت كلما كان زيداً ما كان حيواناً فمعناه ان لزوم حيوانية زيد لان ان ثابت مع كل وضع يكون

ان يجاب انانية زيد من كونه قائما او فاعدا او كاتبا او ضاحكا وكون الشمس طالعة الى غير ذلك  
 قوله تقسيم غير حاصل تقسيم القضية الى الشخصية والمحسوسة والمهمة غير حاصل لعدم ذكر الطبيعة فيه  
 مع انها قضية محلية حكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم كقولنا الانسان نوع والحويان جنس قوله القضية  
 المستعملة في العلوم الشخصية قد يستعمل في الانساجات ولئكان قليلا فذلك ذكره بقوله طرذا وعكسا  
 ١ ثبوتا وعدا قوله في زمان ينتشر في زمان ما اسي في بعض الازمنة الغير معين كعكس  
 ٢ عكس قولنا النهار موجود فالشمس طالعة ومنه لتضاعف كمنها يكون معلومة واحدة وهي التولد  
 بينها في هذا المثال اما ان لا يكون لك لا يكون الحكم بالاتصال فيها مينا على الاقتضاء سواء كان هناك  
 اقتضاء في الواقع او لا يكون فلا حاجة الى تأويل عدم الاقتضاء لعدم العلم به لدفع الالزام الذي ينبغي ولا ينبغي  
 بالاقتضاء الا ذلك لظن ان المراد بالاقتضاء في هذا المقام عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما  
 للآخر لا عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما للآخر لا عدم الانفكاك كيف ما اتفق وان لم يكن  
 احدهما ملزوما للآخر على الشرع وبهذا الاقتضاء يتحقق بين المعلول والمعلول من معلومة واحدة ولا يتحقق  
 بين معلولي علتين متغايرتين على ما لا ينبغي وكون باطنية الانسان في باطنية الجار كذلك محل بحث على ان  
 الدائمة اعم من الضرورية الدائمة قضية كونه المحمول فيها الى الموضوع الدائم غير اعتبار ضرورة والضرورة قضية كونه  
 ايجابا او سلبا بالضرورة استحالة الانفكاك بينهما كقولنا دائما او بالضرورة كل ارجوان دائما او بالضرورة لا ارجوان  
 وتوجيه الالزام وان دام ثبوت المحمول فموضوعه لكونه معلولا لعلته دائمة فيكون ذلك الثبوت  
 دائما ضروريا ايضا فكما حصل للدوام حصل الضرورة فلا يكون الدائمة اعم من الضرورية وتقرير الجواب  
 ان المراد بعدم اعتبار الضرورة في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملاحظتها لاعتدائها في نفس الامر اعلم  
 ان النسب الدارج متحقق بين اقتضايها بحسب صدقها وخفائها لا بحسب حملها على شئ كما عرفت في  
 موضعه فمعنى اعمية الدائمة من ضرورية ان كلادة بصدق فيها الضرورية بصدق فيها الدائمة

ايضا وليس كل مادة يصدق فيها الضرورية وتوهم ان كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبة المحمول  
 الى الموضوع بالضرورة يصدق فيها الحكم بنسبة المبدأ بالادام و هو طر س و ليس كل مادة يصدق  
 فيها الحكم بنسبة اليه فيصدق فيها الحكم بنسبة المبدأ بالضرورة لجواز ان يكون النسبة دائمة  
 ولا يكون ضرورية في ضرورة علمية او ردوان اريد لعدم اعتبار الضرورة عدم العلم بها وعدم حظها  
 لان كل مادة يوجد فيها الادام يوجد فيها الضرورة لما ذكر من ان الممكن لما دام دست حله التامة  
 فيكون ضروريا ولو اعتبر بالغير فلو حظ فيها الادام من غير اعتبار الضرورة يكون دائمة ولو لو  
 فيها الضرورة يكون ضرورية فكما صدقت صدقت قهرا وتيا وقيل في بيان الاعمية ان الضرورة  
 استحالة انفكاك النسبة والادام شمول النسبة جميع الازمان والاقاات وان كان الانفكاك ممكنا  
 فتصدق الدائمة في مادة امكن دون الضرورية وفيه ان هذا انما يتم اذا ريد بها بالذات واما اذا ريد  
 ما هو اعم مما هو بالذات وما هو بالغير فلا اذا لوجد الادام بدون الصورة وان كانت بالغير لما ذكرنا  
**قوله** كذب فيها سالية لا امتناع لقيضين وكذا الكلام في سالية مع موجبها **قوله** وصدق  
 فيها سالية منع الخلو لان اتحاد لو كان في اصدق فقط في كذب يصدق فيها رفع  
 العناد في الكذب هو سالية منع الخلو **قوله** وصدق فيها سالية منع الجمع لان العناد لو كان  
 في الكذب فقط اسي دون اصدق رفع اتحاد في اصدق وهو سالية منع الجمع **قوله** وكذا  
 من جانب سالية اي كل مادة يصدق فيها سالية منع الجمع كذب فيها موجبة لامتناع لقيضين  
 وصدق موجبة منع الخلو كل مادة يصدق فيها سالية منع الخلو كذب فيها موجبة وصدق فيها  
 موجبة منع الجمع **قوله** صدق بين لقيضيهما بمنع الخلو لانه اذا لم يصدق بينهما منع الخلو لم  
 الخلو عنهما و الخلو عنها يتلزم صدق لعتين لامتناع التقاء لقيضين وقد كان بينهما مع  
 الجمع هذا خلف وبالعكس اي طليتين صدق بين عنيهما مع الخلو صدق بين لقيضيهما

لأنه لم يصدق بينهما وهو يتلزم الخ لموعن لعين لا متعلق اجتماع التقصير  
عند منع الجمع بين العنين بالعكس بعد الاتفاق في كيف أي بعد اتفاق التقصير في التقصير  
الحال منع الخلو بين العنين والتقضية الحاكمة منع الجمع والتقضية الحاكمة منع الخلو بين التقصير في الجمع  
والسلب بأن يكونا موجبتين أو سلبتين **قوله** فالصاق سالية لتفق في النوع سالية منع الجمع  
بين التقصير عند صدق موجبة منع الجمع بين العنين سالية منع الخلو بين التقصير عند صدق موجبة  
منع بين العنين سالية منع الخلو بين التقصير عند صدق موجبة منع الخلو بين العنين عليك باستخراج  
**قوله** ان نسب عدو إلى عدد يكون زيادة بالنسبة إلى عدد آخر نقصان مساواة كذلك لأن  
مساوات العدد للعدد الغائر غير موجودة وللعدد الغير الغائر له إذا مساوات يقتضي الغائرة  
بين المتساويين **قوله** بل المراد بهل أي حين إذا قيل عدد ما زاد أو ناقص أو مساو **قوله** عن  
كسورة التسعة لصواب ترك قيد التسعة إذ ليس لكل عدد كسورة التسعة لعله أراد الإشارة إلى أن  
الكسورة تسعة ليست إلا هي النصف والثالث والربيع والتمسك بالسدس والبيع والشرح والتسعة  
فوقع فيما وقع كاثنا عشر فإن له نصفاً وهو ستة وثلاثاً وهو الأربعة وربعاً وهو الثلثة وسدساً  
وهو الاثنان والجمع خمسة وهو زاوية على اثنا عشر **قوله** والناقص ناقصاً لم أي احدى الناقصين  
ما يجمع فيه من كسورة عنه يسمى ناقصاً كالاربعة فإن له نصفاً وهو اثنان وسدساً وهو الواحد والجمع  
ثلثة وهو ناقص عن الأربعة والعدد لها ما يجمع من كسورة آية يسمى مساوياً كالثلثة فإن له  
نصفاً وهو الثلثة وثلاثاً وهو اثنان وسدساً وهو الواحد والجمع ستة فالصواب أن يقال  
يدل قوله والناقص على ما يتقصد به إذا دل وجه لصحة الحفظ تأمل يمكن أن يرد بها  
المعنى اللغوية أجزاء لها على أي له عدد ما زاد أو ناقص عنه أو مساوياً آية وقيل لعدد  
ما زاد على المجموع فيه من كسورة والناقص ناقص عنه دالاً على ما يرد في شرح

**قوله** لا يتركب شيء من المنفصلات من أكثر من جزئين اعلم ان القوم ذكر دافعي عدم تركب المنفصلة  
من أكثر من جزئين وجوابه ثلثة احدا ذكره اشرح وهو اول الوجوه على ما سطره وثانيها ان المنفصلة  
المركبة من أكثر من جزئين المنفصلة واحدة او متعددة فالكان الثاني فلا كلام فيه ولا فائدة في ذكر  
تركبها من أكثر من جزئين ولا سبيل الى الاول لا متنازع كون قولنا العدد اما زائد او ناقص ومساو  
منفصلة واحدة اذ لو كانت واحدة منفصلة بحسب ان تعيين جزوان منها الحكم بينهما بالانفصال  
فاذا فرضنا ان حد الجزئين قولنا العدد اما زائد <sup>على</sup> الجزء الاخير اما احدا لياقين على اليقين او لا على  
احدا لا على اليقين كانت التركيب من الحليية ومنفصلة على معنى ما ان يكون العدد زائدا اما ان يكون  
ناقصا او مساويا فلم يكن منفصلة واحدة كذا قال بعض اشرحين اقول كون التركيب من حليية منفصلة  
بذلك المعنى لا يتنافى كونه منفصلة واحدة على ما لا يخفى لمن له ادنى نائل وتالها ان تركبها من جزئين يتلزمان  
الحال وذلك لان كون احد في المثال المذكور مثلا زائدا يستلزم كونه غير ناقص لاستلزام عين كل واحد  
منها نقيض الآخر بحكم منع الخلو وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لاستلزام نقيض كل واحد منها  
عين الآخر بحكم منع الخلو فيلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا لان مستلزم مستلزم مستلزم وهو  
مع الاستلزام لجميع بينهما ذلك كونه غير زائد يستلزم كونه ناقصا لاستلزام  
الخلو بينهما وكونه ناقصا يستلزم كونه غير مساو وهو مع الاستلزام  
الخلو بينهما وانه الوجه مختص بالمنفصلة الحقيقية ولا يخفى في مائة الخلو او مائة الجمع وجواب اشرح  
جواب عن كل واحد من الوجوه ثلثة على ما لا يخفى وانما لم يذكر اشرح صرح الوجهين بالآخرين لما  
فيها مما ذكرنا قوله الحق ان المراد بالانفصال في الآخر هذا المقام اقول يمكن ان يكون المعنى من  
قولنا العدد اما زائد او ناقص مساويا مثلا مجموعها لا يتجمع في احد ولا يخلو العدد من كل واحد منها  
اعم من يكون بين جزئين الانفصال او لا لان كل جزئين منها لا يجمعان ولا ينفصلان

وان كان محتملا في المعنى الانفصال احد وجهين المجموع وكذا يمكن ان يكون المعنى من قولنا اما ان  
يكون هذا الشيء لا حجر او لا شجر او لا حيوانا ان المجموع يرفع من هذا الشيء ومن قولنا اما ان يكون  
هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا ان المجموع لا يجمع على هذا الشيء مع قطع النظر عن الانفصال بين كل  
جزئين منها فكل من المراد ذلك لاستحالة فيه شي من الوجوه المذكورة او كل واحد منها يعني على  
اعتبار الانفصال بين كل جزئين كما يعرف بالتأمل بصادق فكون تركيبها من اكثر من  
جزئين بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر **قوله** يخرج خلتا منها الخ اسي اختلاف تقضيتين بالحمل والشرط  
بان يكون احدهما حالية والاخرى شرطية سواء كانتا موجبتين او سالبتين او مختلفتين بالاجابا  
والسلب بالحمل والتحصيل بان يكون احدهما محصلة والاخر معدولة سواء كانتا موجبتين او سالبتين  
او مختلفتين فهما اذا اختلفا بالشرط والحمل والعدل والتحصيل مثل على جميع اصور المذكورة **قوله**  
وغير اسي غير الحمل والشرط والعدل والتحصيل مثل الاتصال والانفصال والاطلاق والتوجيه الى غير  
ذلك **قوله** فان تقيض شي سلبه لما كان في زعم البعض ان بين شي وعدوله متناقضا والتحقيق  
غير ذلك اشارة الى الترفيع فقال ان بعض شي سلبه لا عدوله بل على ان التناقضين بالمفهوم  
المتماثلان لذاتها احتمالا وارتقاها ووشي مع عدوله وانما متماثلين اجتماعا لكن ليسا متماثلين  
ارتقاها عند عدم الموضوع اللهم الا ان تفسير المتناقضين بالمفهومين المتماثلين لذاتها اما في  
التحقيق والافتاء كما في التضياع او اما في المفهوم بانه اذا قيل احدهما الى الآخر كان في نفسه اش  
اجدا من الآخر من جميع ما سواه فحين يكون اشي وعدوله كالانسان والانسان متناقضين  
لكن في كل تفسير بعيد غاية بعد وهذا المعنى قيل تقيض كل شي رفعه سواركان رفعه في نفسه وعين  
شي بقي ههنا ان التقيض بمعنى السلب لا يلزم لتنا في الحقيقة ليس مستحضر في التقيض بل يكون في  
المفرد ايضا وبيان ذلك انه لو لوحظ مفهوم صدق الانسان ومفهوم سلبه وقيل في ذات

واحدة لم يكن باجتماعها فيها ولا ارتقاها عنها الاكل مفهوم سواء يصدق عليه ان ان او يصيد  
عليه ان ليس بالان فهذا الاعتبار بما مفردان متناقضان كما ان نقض القضيتين اللتين هما محمول  
تتماقضان والقول لمسمون الان ان الماخوذ بهذا الوجه نقض الان بمعنى اسبب التعريف  
باختلاف قضيتين ليس بجمل مع لخرج متناقض المفردات عنه ويمكن ان يجاب بان مفهوم الان  
الماخوذ بهذا الوجه ان كان نقضها بمنسب اليه ليس لها نقض بلية بين الان مجموع متناقض فاضا يا خذ  
الحقيقة بين المفردات التي تناقض بعضها فلا تناقض باحد خذنا قضيتين مع بعضهما بانه تناقض بين التصديق  
المترقى قدس شريف سوفي حاشي شرح التجريد واجب عنه بوجه اخر سواه ليس مرادهم منها تعريف  
مطلق التناقض بل تعريف لمتناقض بين قضائيا لان قياس الحلف الذي هو موعدة في اثبات  
المعكوس نتائج الاستدلال لم يكن موقوفا الا على تناقض بين قضائيا فلم يتعلق عرضهم الا به لان  
عموم لمباحث انما يكون بالنسبة الى الاعراض **قوله** لعدم الاثبات اى حين عدم الموضوع  
لاستلزام الاثبات على انه غير ثابت من حيث انه غير ثابت كما عرفت في مباحث عدول القضائيا  
وقد مر من ان لمتناقضتين بما المفردان المتماثلان لذاتها اجتماعا وارتقا **قوله** لانها مع  
اعتبار الحكم لا تكون مفردة فيه انها مفردة لكن التناقض بينهما في قوة تناقض قضائيا على ما مر  
**قوله** لذات اى الاختلاف بالايجاب والسلب يكون مستقلا في ذلك الاقتضاء ولا يكون  
محتاجا الى امر اخر فانما يتحقق ذلك الاختلاف تعيين صدق احدهما وكذلك **الآخر قول** فيخرج  
به اشعيان الدان الخ وكذلك خرج قولنا كل حيوان دالشي من الانسان بحويان وقولنا بعض  
الانسان حيوان وبعض ليس بحويان مساكيون الاقتضاء المذكورة منه بخصوص مادة الدان  
فان الكليتين قد يكيدان والخيريتين قد يصيدان كما سيجي ولو كان للذات مما خالف مقتضيات  
على ما مر **قوله** ولا يتحقق ذلك الخ وقيل نقض مقتضيه رفعها بعينها وذلك لا يراد بكلمة سلب لفظها

قصد السلب عنه ولا حاجة في تحقق التناقض بين شي ورفعه بعينه في اعتبار شئ من تلك  
 الشرائط نعم قد يعبرون في التناقض تضايها وتساوية لذلك الرفع فيحتاجون في معرفته لهاوات  
 الى تلك الشرائط كذا في الحاشية التوجيه قوله والزمان فالتقيل قد تحقق التناقض في شئ قولنا  
 زيد اب لعمرو اس ليس باب اليوم مع عدم وحدة الزمان قلت الانتم تحقق التناقض فيه  
 لان صدق وجودها وكذب الآخر ليس الذات الاخلاص بل لخصوص المادة وذلك لان الوجود  
 صفة لو تحققت اس لتحقق اليوم والصحيح ان اعتبره حاصل الكلام في هذا المقام محضه ان الصحيح  
 ان يفسر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية التناقض انما يتحقق اذا ورد الايجاب بسلب  
 على شئ واحدة ذلك بان يكون النسبة الحكمية واحدة ويرد الوحدات المذكورة اليها لان وحدة  
 النسبة الحكمية مستلزمة لها وكافية في تحقق التناقض بخلاف الوحدات المذكورة في الايجاب  
 وسلب كما في المثال المذكورين اذا لم يصدق لا يكون لازما قوله منعناه ان صدق الاصل  
 صدق العكس الخ فيه ان معناه مع بقا تصديق الكائن قبل التبدل لمزكو بعده بمعنى انه كان  
 صادقا في الاصل في هتقاد الخبر كان صادق في العكس كذلك لانها صادقات التنبه فتباد  
 عكس الكواذب مع بقا التكذيب الكائن قبله بعده ومن اين هذا ما ذكره شارح يرا ديه كون  
 التصديق بحاله يعني مجازا بذكر بكل واراد الخبر فيه ان مثل هذا التجز انما يكون اذا اطلق اللفظ  
 الموضوع لكل على الاجمال على الجزئ مثل ان يذكر لفظ البيت الموضوع للجدان الاربع مع  
 اسقف ويراد به اسقف او الحدان اما اذا ذكر بكل بالفاظ تدل على اجزاء كل لفظ يدل على  
 جزء من جهة ارادة الجزء المجموع هذه الفاظ على سبيل المجاز محل بحث قوله اطلاقا للفظ على  
 بعض محملاته على التعيين الخ لتعليل لقوله منعناه ان مجموع التصديق آه لا نقوله يرا ديه كون التصديق  
 بحاله لان بقا التصديق والتكذيب بحاله لا يتصل بقا التصديق فقط بحاله فالوادة الوجود من ابقا



لا ياسب قوله بحال على ما لا يخفى والحق ان ذكر الكذب ههنا وقع استطراداً **قوله** لجوز ان  
 يكون المحمول عسم الخ لما ذكره المصنف في تعليل مسئلة مادة خبرية لا يثبت بها المسئلة الكلية  
 على الشارح على وجه كل جعل مما ذكره المصنف راجع كالتقرير بالتمثيل على ما هو العادة وحاصل ما ذكره  
 الشارح انه يجوز ان يكون محمول اعم من الموضوع فاذا جعل لك المحمول لاعم موضوعاً والموضوع  
 الخاص محمولاً يكون المحمل فيها بالخاص على الاعم وذلك لا يصدق كلياً لعدم صدق الخاص على كل  
 افراد الاعم ولا يلزم ان لا يكون الخاص خاص الاعم اعم **قوله** لوجود ملاقات عنواني الموضوع  
 والمحمل في تصادقهما على شئ واحد والاعتبار بينهما فلا يصح المحمل ونهاضت وبالتصادق بعلم صدق  
 الخبرية من الطرفين اعم من الاصل والعكس فعلم صدق الخبرية من عكس ولا صدق الكلية  
 والافتات صدوقه في كل مادة تسمى طرفي تقضية **قوله** لا انا اذا قلنا كل انسان حيوان انه  
 تقرير للتعليل بالتمثيل كما سبق **قوله** والافضل المحرر اه اى ان لم يصدق لاشي من الحجر  
 بان ان لا يتنوع ارتفاع التقيضين او صدق بعض الحجر ان لم يصدق بعض الانسان حجرات  
 صدق الاصل مستلزم لصدق عكس ونهاضت **قوله** ونظيرها نظم هذه القضية وهي قولنا  
 بعض الحجر ان لا قولنا لاشي من الانسان بحج ونقول بعض الانسان حجر ولا شئ من الانسان  
 بحج حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو محم وبها انما يصدق اسلب الكل اذا لم يتصادق المحمول  
 في ذات ما يتصادق في ذات ما صدق اسلب الكل من الطرفين **قوله** لجواز صدق عكسية  
 اى في مادة تبارك الطرفين في سالبية كما في المثال المذكور **قوله** لرعاية حدود القضية فيه  
 اى موضوعاتها ومحمولاتها في العكس **قوله** كما لا يخفى على متبوعه واستيعابه اى على تابع  
 الشيخ وطالبه استنباحه لعكس النقيض في كتب الحكمية ففيه تعليل اضمير حذف المضاف في  
 الثاني فالامر من هذا على تقدير ان يكون متبعه بالعين الموهلة من الاتباع واما اذا كان من

القبح كذا له من المقاصد المضاعف المحذوفة منه احد البتامين وهي تاء التعجيل فالامر اظهر لكن وجه  
 الاخذ المذكور عند اهل العربية غير معلوم ولا يخفى ما فيه من اصبغة التجنيس **قوله** وهو باب القياس  
 اى الباب الرابع باب قياس مقاصد تصديقات الاقبية والاشكال وضروبها كان  
 اظهر واولى تال **قوله** في تعريفه وتقسيمه باب اقياس الكاين في تعريف اقياس وتقسيمه  
 يشتمل على المقول والمفرد والقول ههنا كالقول في تعريف اقبية كالبقية البسيطة البسيطة  
 او مركبة لانها ان شئت حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب في مركبة كقولنا  
 كل انسان ضاحك لادانها فان معناها ايجاب يصحك لان سلبه عمة بالفعل وان لم يشتمل  
 ومعناها على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب في بنية كقولنا كل انسان عوان بالضرورة فان معناها  
 لسلب الايجاب الحيوانية لان ان فان حقيقة لسلب السلب المجردة عن الانسان اذ عرفت  
 فالقبية البسيطة المستمرة عكسها ونقيضها ويخرج عن هذا التعريف بقية الاقوال والقبية  
 المركبة المستمرة للعكس ياتي عليها يقال **قوله** ليس شرط سميتها قياسا بل لو كانت منكورة لكنها  
 بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر تسمى قياسا **قوله** يخرج الاستقراء هو الاستدلال  
 بالجزئيات المستقر على الكلي الذي يشتمل تلك الجزئيات وهو اما ان كانت جميع الجزئيات مستقرة  
 واما غير تام ان لم يكن كذلك كقولك كل حيوان يحرك فكل الاسفل عند المضع وهو كلى مستدل عليهم  
 فانا رانيا الاتان والفرس والبقرة وسائر الحيوانات كذا لك وهو غير تام لان جميع الجزئيات  
 غير مستقرة فيه لان المتصل خارج عنه لانه يحرك فكل الاعلى عند المضع واما الاستقراء  
 التام سمي قياسا مقسما لافادة البعدين فلا يخرج عن تعريف يقيد اللزوم **قوله** وتتمثل  
 هو ان يستدل بجزئى على جزئى اخر لا مشتركا في علته الحكم كما يقال البنية حرام كالخمر  
 لا مشتركا في علته حرمت وهو الاستقراء كذا او كان المراد لم يردم القول الآخر لزوم العلم

به بمعنى الخزم داما اذا كان ما هو اعلم من الظن فلا يخرج جان عن التعريف بهذا التقيد قول  
 المستلزم بين لاحدهما اى استلزام الكل للخبر بمعنى ان معنى لزوم القول الاخر عن الاول  
 ان لكل قول منها حصول القول الآخر عن الاول في استلزام كل الخبر ليس الامر كذلك الاثران حصول الخبر وقوله  
 على حصول الكل بل الامر بالعكس فاذا كان كذلك يخرج بقولنا عنها عن التعريف  
 وايضا يخرج به ايلزم منه قول آخر بخصوص المادة لا عن نفسها اذا المتبادر من اثره  
 عن اشيء اللزوم عن ذلك اشيء كما في قولنا لاشيى من الانسان يحجز يلزم منه لاشيى  
 من الانسان يحاد كذا قيل لكن هذا يخرج بقوله لذا انها ايضا عن مثل قياس اسادت  
 وهو ما يتركب من قضيتين يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا آسا  
**ك ب و ب س د ج ف ا م د ج** فانهما يلزم عنها ان آسا  
**ج** لاذ انها بل يوسطه ان كل مساو للشيى مساو كذلك اشيى فح ترك  
 نقطة مثل ضرب الا ان يراد به مادة عنوان مساواه فقط لكنها غير مشهور قول  
 مثل قولنا جزى الجوهري الخ والمراد بمثل ذلك ان يكون القضية التى يكون واسطة فى الجزى  
 لازمة لاحدى المقدمتين لكنه يكون حدودا مغاير محدودا لقياس تامل قول كما فى مساو  
 والظرفية لان مساوى لهاوى وكذا ظرف لظرف ظرف قول كما فى القضية والربعية  
 فان لصف نصف ليس بنصف وكذا ربع الربع ليس ربع وكذا سائر الكسور قول  
 لكان اما بديانا او مصادرا اى لو كانت الاخرية لكان النتيجة اما عين المقدمتين  
 فيكون بديانا دلخوا من الكلام واما عين احدهما فقط فيكون مصادرة على المطلوب  
 لانهما كون الدعى جزى من الدليل بان يكون احدى مقدمته وهى شتملة على الدور  
 المستلزم للحال وهو توقف اشيى على نفسه وبهذا النتيجة مطلوبة مفروضة على غير تسليم بخلاف

المقدمات **قوله** كما اجابوا فيه اشارة الى ان في الجواب نظروا وجهه ان القضية المركبة  
يكون مولفا من اقوال متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر فصدق التعريف عليها بلا ريب  
والجواب الصحيح ان بقية المراد باللزوم اللزوم على طريق الكتاب كما مر في تعريف الحرف  
**قوله** اى بصورتها اشارة الى جواب ما ينتج على تعريف الاستثنائي من ان يكون  
النتيجة مذكورة سابقا وكون نقيضها مذكورا فيها بالفعل يستلزم ان لا يمكن التصديق  
بالنتيجة اومع التصديق بنقيضها لا يمكن التصديق بها وتقرير الجواب ان المراد بذكر النتيجة  
في اقياس ذكرها بصورتها فهاى ذكر احد جزئها على الترتيب الذى فى النتيجة بدون اعتبار  
الحكم فيها وكذا المراد بذكر نقيض والترتيب الذى ذكر اجزاء لنقيض على ذكره فى نقيض الآخر  
النتيجة يحتمل الصدق والكذب المذكور فى اقياس لا يحتملها **قوله** موضوع لمطاه اعلم  
ان النتيجة من حيث تفحصها على قياس حصولها منه يسمى نتيجة ومن حيث ذنبها  
تطلب من اقياس يسمى مطويا والمراد بالمقدمة ههنا هى القضية التى جعلت جزء  
القياس ويسمى الموضوع والمجمل حد الكونتها طرفين للقضية والحد فى اللغة الطرف  
**قوله** لانه فى الغالب اقل افزاده اذ يجوز ان يكون تسمية الموضوع اصغر لتشبه  
اكثر الافراد باكثر الاجزاء **قوله** لانه ذات الاصغر ويجوز ان يكون من قبيل تسمية  
الكل باسم الجزء والتأنيث لئلا الموصوف وكذا الكلام فى وجه التشبيه بالكبرى تشبيها لها  
بالهئية اه اى تشبيه لمعقول بالمحسوس والمقدار عبارة عن الامتداد الطولى  
والعمقى والعرضى **قوله** يقتضى حكمه حكم لمطاه اى حكم الواسطة وتذكير الضمير بتاويل الواسطة  
والمراد بحكم الواسطة الحكم به على الاصغر والحكم بالاكبر عليه وحاصل الحكم بالاندراج  
الاصغر فى الاوسط وباندرارج الاوسط فى الاكبر استلزم هو الاندراج الاصغر فى الاكبر

واذا كان بهذه الاشكال يكون اول الاشكال مسمى شكلا اطلاقا لذلك قوله في اثر  
 مقدمته فكأن لها شرافة بهذا الاعتبار فقدم على سائر الاشكال الباقية اى ثلثة  
 الاخيرة فكان ثانيا **قوله** لاشتمالها على الموضوع المطروح والموضوع اشرف من المحمول  
 لانه الذى لا حجة يطالب المحمول **قوله** وهى الاكبر لاشتمالها على المحمول المطروح الذى يطالب  
 لاجل الموضوع فيكون انحصار الموضوع **قوله** اذلا اشتراك له صلاح الاول للحاشية  
 اياه فى مقدمته فكان معتدا عن الطبع جدا حتى سقط بعضهم عن درجة الاعتبار فاضح عن جميع  
 فجعل رابعا ولا خاسا فصاعدا **قوله** مع الايجاب مع صدق ايجابها مع صدق قولنا كل  
 انسان حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق الايجاب صدق قولنا كل انسان حيوان  
 وكل فرس حيوان مع صدق السلب صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر ولا شئ  
 من الناطق بحجر مع صدق الايجاب وايضا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان في جميع  
 افراد الناطق مع قطع النظر عما فى نفس الامر لا يستلزم ثبوت الناطق للانسان مع عدم  
 ثبوت له وكذا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان لجميع افراد الفرس مع قطع النظر عما  
 فى نفس الامر لا يستلزم ثبوت الفرس للانسان ولا عدم ثبوت له وهو ظاهر والنتيجة لا بد ان  
 يكون لازمة لتقياس اية والشكل الثانى شرط آخر وهو كلية الكبرى اذ لو لا ما لا يستلزم  
 الشكل الثانى فى النتيجة كما مر لقولنا لاشئ من الانسان لفرس بعض الحيوان وبعض  
 الصايل فرس قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم وبعض الحجر ليس بحيوان و  
 بعض المعصوم كتنقى باحد شرطين لاشتركا في اعلته وجميع شروط الاشكال معللة  
 بهذه العلة ولو صولكلها بشال اطلع ولو اطلع بشال كلمتها بصورة طليها واعلم انه  
 لو كان الشكل الاول دارادا على نفهم لطبعى وكان دستوراً فى هذا التفسير وكان الشكل

الثاني لا يحتاج من جعل سليم طبع مستقيم الى هذه الاول في استنتاج بحكاية الثالث والرابع ثم لمصرح  
 بالاول والتاخير تعريض بيان شرطها كما كان في الاول مستحقا ليرده الاستهام قصد لبيان ضربها فاقطعت ابن تعريض  
 شرطها في الاول قلت حيث بين ضرب بعريف التام وضرب الثاني ايضاً اربعة على مقتضى  
 البيان  
 الشرحين قوله ليقضي سنة ضرباً ببناء على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة في الاستنتاج  
 والافالقياس يقتضي اربعة وستين ضرباً حاصل من ضرب الصغريات الثمانية في  
 الكبريات كذلك وبناء على ان الشخصية في قوة الجزئية والكلية والطبيعة ساقط عن  
 درجة الاعتبار قوله باعتبار النتيجة الخ وكذا باعتبار المقدمات لان الموجبتين الكلتين شرط  
 من الموجبة وبالنسبة لكلية والجزئية والموجبة لكلية من الباتية لكلية تامل لان  
 ملزوم الملزوم شبيهة وهو قوله لانه اما ان ينقسم الى الزوج الخ العددان قبل  
 مرة واحدة فهو زوج الفرد كال عشرة وان اكثره من مرة واحدة فان انتهى تصغيرها  
 الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينهية فهو زوج الفرد كال عشرة من زوج ثبت ما ذكره  
 الشرح من ان اعداداً فرداً وزوج الزوج او زوج الفرد اللهم الا ان يضم زوج الزوج والفرد  
 القياس فالخ من ان يكون شرطية الخ وقد عرفت ان لقياس الاستثنائي ما يذكر فيه النتيجة او  
 نقيضها بالفعل فظاهر ان النتيجة او نقيضها لا يجوز ان يكون نفس احدى المقدمات بل  
 يكون جزء منها والمقدمة التي هي جزء منها شرطية لاحالة والشرطية لا تحلونها منها ان يكون  
 النوع فالمصلحة منتج لموضع مقدم الخ بناء على ان شرطية لقياس الاستثنائي بشرط  
 ان يكون موجبة كلية لزمية على باين في المطلوبات فيكون المقدم ملزوماً والتالي لازماً  
 لا شك ان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم لا العكس الكلي وانهاء اللازم يستلزم  
 انتفاء الملزوم ولا عكس فلكم اثنان في المسئلة ومما رفع المقدم ووضع الثاني واثان

في المنة الخلو وها وضعها فيما اذا كان الملازمة اى من احد الطرفين مساوية ما كان  
 من الطرفين متساوية الحقيقة متساوية الخ اقول الحكم في شرطية الوجبة اللزومية التي هي احد  
 جزئي القياس الاستثنائي بلزوم التالي للمقدم ولا استعارية للعكس اركان الملازمة من  
 الطرفين او من احدها استثناء عين التالي ونقيض المقدم ايا ينتج عين المقدم ونقيض التالي  
 في مادة مساوات الخصوصية المادة للذات المقدمات والمزايا الناتج ههنا ما يكون للذات المقدمات  
 بلا واسطة فثبت ان استثناء عين المقدم ينتج عين التالي لا بالعكس فثبت التالي ينتج نقيض  
 التالي المقدم بدون العكس مطلقا سواء كانت الملازمة عامة او مساوية كما يجب عن الصورة  
 اى كما يجب ان يجب عن الصورة ان يجب عن المادة حتى يعظم الذهن عن الخطا في الحكم  
 قوله اجماع من ان يكون الخ اى اركان كانت تلك المقدمات يقينية ضروريات او مكسبات من  
 الضروريات اعلم ان الاوسط في البرهان لا بد ان يكون علته لنسبة الاكبر الى الاصغر في البرهان  
 فان كان علته لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا يسمى برهاناً ايجابياً لانه يفيد اللبية في الذهن الخارج  
 كما يقال هذا مستغن وكل مستغن الاطلاط فهو محمول هذا محمول فتضمن الاطلاط علته للنسبة  
 في الذهن والخارج وان كان علته لها في الذهن دون الخارج يسمى برهاناً سلبياً لانه يفيد الالته  
 النسبة في الخارج دون امتيازها نحو هذا محمول وكل محمول مستغن الاطلاط فهذا مستغن الاطلاط المحمول  
 وان كان علته لثبوت تضمن الاطلاط في الذهن الا انها ليست علته في الخارج بل الامر بالعكس  
 قوله وهو يخرج الخ اى قول مولف من مقدمات يقينية يخرجها قوله يستل التعريف على اجل  
 اكل مركب صادر عن قاعل فحتم لا يلد من علته مادوية وصورية وقاعلية وعائية لان احلة  
 ما يتوقف عليه الشئ ما يتوقف عليه المركب ان كان داخلية فاما ان يكون استثنائي مع بالقوة  
 او باحصل فان كان الاول فهو العلة المادية كالحشيش للسرسر وان كان فهو صورية كالهيتية

السريته وان كان ما يتوقف عليه الشيء فهو لهلية الفاعلية والكان لا حله لشيء فهو لهلية واذا  
 صدر المركب عن موجب بالذات يحتاج الى ثلث منها وهو غير الغائية واما البسيطة اصادر  
 عن المختار فيحتاج الى الفاعلية والغائية فقط والبسيطة اصادر عن موجب يحتاج الى الفاعلية  
 فقط واحتياج المركب اصادر عن المختار الى الغائية ليس كلى على منسوب المتكلمين غير المعترلة  
 لا لبارتعا الى محتاجهم مع ذلك فعاله منزلة عن الغرض كما بين في موضعه وقد حدا  
 من لطائف التعريف اشتراكه على اعلل الرابع باليؤخذ بالقياس الى اعلل مفهومات  
 يصح حملها على المعروف فيعرف الان يعرف لتشكل العلل اذ لا يجوز ذلك لانها مباحنة  
 للمعمول في التعريف بالمباين لا يجوز **قوله** المطابقة اى كالمطابقة في الظهور لان اصوره  
 هى الهئية الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس المفهومات بل عارضة لاشية عن البليغ  
 المطلوبات لمشغورية بوجه وكيف ولو كانت مطابقة لاشية على البرهان المعروف لانتفاء  
 العاقلة لانها وان كانت قابلة لتادراك كنهها فاعلة لتاليها **قوله** على وسط حاضر في الذهن  
 اى عند تصور الطرفين والوسط ما يقارن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا كالمعتبر في  
 قولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث **قوله** للحس الظاهر الحس الظاهر وهو البصر والسمع  
 وشتم والذوق واللمس الباطن هو الحس المشترك في الخيال والوهم والحافظة والمخيلة فالحواس  
 عشرة وتسمى اثناعشر لكونها مواضع اشهر والاشهر **قوله** وهو المعنى بالحدس بسنخ المبادى  
 والمطالب للذهن وقعه حقيقة ان ينتج المبادى المترتبة للذهن فمحصل المطلوب **قوله** لانه  
 تدريجي لان افكر هو الانتقال من المطلوب لمشغورية بوجه الى المبادى ومنها بعد الترتيب  
 الى المظم واعلم ان التجربة بآحاد حسيات لا يكون حجة على غير الحوازن يكون لا يحصل له  
 الحدس والتجربة المفيدان للعلم **قوله** يستحيل العقل طواطينهم الخ اشارة الى ان منشأ



الاستحالة كثرتم ليس الا فلا نقيض بحزم قوم لا يجوز العقل كذبهم لقبرنية خارجية **قوله**  
 ومصادقه اي ما يصدق ويدل على بلوغه صدق التواتر يعني انه لا يشترط فيه عدد معين مثل  
 خمسة او اثني عشر او عشرين او اربعين او ستين او غير ذلك على ما قيل بل ضابطة وقوع  
 بلا شبهة **قوله** فان العقل يرتب العقل تصورا للنظام مباديين عند تصور الاربعية والاربع  
 فيرتب في الحال وهي قضية قياسها معها **قوله** من مقدمات مشهورة وقضايا لا يعرف  
 بها جميع الناس بسبب شهرة تافهيا بينهم اما اشتغالها على مصلحة كقولنا العدل حسن الظن  
 واما على طبائعهم من الرقبة نحو مرات بعضها محمود واما ما فيهم من الحجة نحو كشف احوارة مذموم  
 والمفقات لهم من عداوة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم  
 او من شرائع او من اديان كالامور الشرعية وغير ما يربطها بآلية تلبس الاوليات ويفرق  
 بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور المعاصرة لعلقه حكم بالاوليات دون  
 المشهورة وهي فذلكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها صادقة البتة  
**قوله** ويختلف باختلاف يعني ان القضية قد تكون مشهورة في زمان ودون زمان او في مكان  
 ودون مكان فكل قوم مشهورات بحسب عادتهم وادبهم ولكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب  
 صناعتهم واعلم ان الجدل يتألف من اسلمات ايضا فكان الاولى لعرض لها وهي قضايا سلم  
 من الخصم ديني عليه الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة بينهم خاصة او بين اهل علم كتسيم الفقهاء  
 مسائل اصول الفقه والعرض من الجدل الزام الخصم او اقسام من هو قاصر عن ادراك مقدمات  
 البرهان **قوله** معتقد فيها اما الامر ساو من المعجزات والكلمات كالانبياء والاولياء  
 اما الاختصاص بها بغير عقل ودين كالعلم والزند وهي نافعة في تعظيم امر الله تعالى وشفقة  
 على خلقه والعرض من الخطا ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم

لما يغفل الخطاب والوعاظ قوله تنبسط منه النفس والفرق منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب  
 وينبغي في ذلك ان يكون اشهر على وزن بصوت طيب قوله ولا يكون جتها وكونها مشبهة بالجو  
 اما بان يكون من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فنقولنا صورة الفرس  
 المنقوشة على الجدار انه فرس وكل فرس صايل ينتج ان تلك الصورة صايل اما من حيث الجوهر  
 فقدم رعاية حقيقة المصنوع في الموجبة لقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان و  
 فرس فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والعطفية ان موضوع لهما متين ليس بوجود  
 اويس شئ موجود يصدق عليه الان في الفرس وفائدة اللفظة تعليل لاجلهم اسكانه واعظم  
 فائدتها لاحتراز عن المغالطة قال شاعر شعرة عرفت اشرا لالته ولكن بتوقفية فمن لا يعرف  
 الخير من بشر يقع فيه قوله واحدة هي البربان قيل قوله تعالى في سبيل ربك بالحكمة والموعظة  
 وحجابه بالتي هي احسن الكلمة اشارة الى البربان والموعظة الى الحفاية وجاداهم الى الجدل  
 فيكون كل من ثلثة تتخذ اعلمها الدعوة الى سبيل الحق كناية بالنسبة الى نفس السائل العدة  
 هو البربان فقط بالاشك لانه يفيد اليقين بخلاف الاخرين المخرج عن العدة في البربان جعلنا  
 الله تعالى من الوصلين اعلم ايتين لاسن اسعين والمجد لرب العالمين فقط

## خاتمة المطالب

بنت الحاشية المباركة المنسوبة الى مولانا قاضى احمد على شرح ابي غوجي اعلمته سعد الدين  
 التفتازاني الشهوريك وزني في المطبع محمدى واقع دلهي كوچه چيل  
 گذر فخر بازار من اتهام بنده محمد مرزا خان طبع شد

## استنصار

چونکه بنده بچکاره جهان محمد مرزا خان را بر حاشیه غیر مطبوعه الان از نهایت وقت هم رسانیده و در کثیر  
 نموده بکوشش کمائی و تقصیر الاکلام انشاء نموده که این مختصر را از طریق امانت سید در کربلا با جازت  
 احقر بوجه قانوین تم سنه ۱۲۸۴ قمری تطبیع این حاشیه نفرمایند